الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة
Emir Abdelkader University of Islamic sciences
Constantine

كلية:	كلية أصول الدين	Faculty:	
قسم:	دعوة والإعلام والاتصال	Departement:	

عنوان المطبوعة

Title of the Dissertation

☑ مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة:	☑ السداسي: الأول
الأولى ماستر ل م د / Academic Pedagogical Publication Addressed to:	Semester:

☑ الميدان:	نظريات الصحافة	Domain:	
☑ الشعبة:		Field or subfield:	
☑ التخصص:	صحافة	Specialization:	
إعداد الأستاذ(ة):	ليلى فيلالي	Submitted by:	

اعداد الأستاذة: ليلى فيلالي Submitted by: ----------

السنة الجامعية (Current Academic Year): 2013 – 2014م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر

كلية أصول الدين

مطبوعة موجهة للسنة الأولى ماستر

تخصص: صحافة

مادة : نظريات الصحافة

إعداد : د.ليلى فيلالي

السداسي الأول

السنة الجامعية: 2013-2014

وصف المادة:

أولا: مدخل عام:

1- ماذا تعني نظريات الصحافة أو الإعلام ؟

2- **علاقة النظام الإعلامي بالنظام السياسي:**

ثانيا: التصنيف الكلاسيكي والحديث لنظريات الصحافة:

1) النظرية السلطوية

أ- المبادئ الفلسفية الأساسية للنظرية السلطوية

ب- آراء فلاسفة ومفكري النظرية السلطوية

ج- أنماط الرقابة في النظام السلطوي للصحافة

2) نظرية حرية الصحافة

أ- خلفية فكرية و فلسفية

ب- المبادئ الفلسفية الأساسية لنظرية حرية الصحافة

ج- الصحافة والليبرالية:

د- وظيفة الصحافة في النظرية الليبرالية

ر- نقد النظرية الليبرالية للصحافة

3) نظرية المسؤولية الاجتماعية

أ- خلفية تاريخية عن ظهور النظرية:

ب- مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ج- نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية

4) النظرية السوفياتية للإعلام

أ- المرجعية الفلسفية للنظرية السوفياتية للإعلام

ب- دعائم النظرية الماركسية للصحافة

ج- مبادئ النظرية الاشتراكية للصحافة

د- النظرية الإشتراكية للصحافة والمتغيرات الدولية:

5) النظرية التنموية للإعلام

أ- معنى الصحافة التنموية:

ب- دعائم النظرية التنموية للصحافة أو الإعلام:

ج– مهام وسائل الإعلام في نظرية التنمية وأهم مبادئها:

6) نظرية المشاركة الديمقراطية للإعلام

أ– أسباب صياغة النظرية:

ب – المبادئ الأساسية للنظرية

ثالثا: توصيف النظام الإعلامي العربي وفقا لنظريات الصحافة:

1– النظريات الغربية و واقع الصحافة النامية والعربية:

2– خصائص ملكية وسائل الإعلام وأنواعها في الدول النامية:

3– أنواع الأنظمة الإعلامية السائدة في العالم النامي:

4– الإعلام الإسلامي:

أ – مفهوم الإعلام الإسلامي:

ب – خصائص الإعلام الإسلامي:

ج– أهداف الإعلام الإسلامي:

رابعا: نظريات الصحافة في عصر تكنولوجيا المعلومات:

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: مدخل عام:

3- ماذا تعني نظريات الصحافة أو الإعلام ؟

يقصد بنظريات الصحافة خلاصة ما توصل إليه الباحثون والدارسون للاتصال الإنساني بالجماهير بهدف تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها والتنبؤ بتطبيقاتها وأثرها في المجتمع، فهي توصيف النظم الإعلامية في دول العالم.

هناك علاقة متبادلة بين نظريات الإعلام وفلسفة الإعلام، و لذا من الضروري توضيح فلسفة الإعلام التي كثيرا ما ينظر إليها على أنها نظريات الإعلام ،ففلسفة الإعلام تبحث العلاقة الجدلية بين الإعلام وتطبيقاته في المجتمع، أي تحليل التفاعل بين الإعلام كعلم وبين ممارساته الفعلية في الواقع الاجتماعي، فهي « بحث العلاقة الجدلية ...أي تحليل التفاعل بين أسس الإعلام كعلم و بين تطبيقاته في الواقع الاجتماعي، بكل عناصر هذا الواقع و مكوناته و حركته. أما نظريات الإعلام فهي جزء من البسط إذا كانت في العلم، و هي جزء من المقام إذا كانت تحليلا لوجهة نظر المجتمع أو تطبيـق الإعلام في المجتمع ».[1]

ورأى منظري نظريات الإعلام أنها جزء من فلسفة الإعلام لأن فلسفة الإعلام هي أعم وأشمل من النظريات، لأن استخدام تعبير نظريات الإعلام كان في مجمله انعكاسا للحديث عن الأيديولوجيات والمعتقدات الاجتماعية والاقتصادية، والحديث عن أصول منابع العملية الإعلامية المؤلفة من: مرسل؛ ومستقبل؛ ووسيلة ورسالة و تأثير. كما « أنها قراءة في الفكر الاجتماعي و الاقتصادي و تطوره التاريخي و الثقافي من جانب، ثم هو تقنين للتجارب و التطبيقات على عناصر النشاط الإعلامي (مرسل و مستقبل إلخ) أي تنظير الخبرة في الأنشطة الإعلامية و محاولة تعميمها و صياغتها صياغة شاملة ».[2]

وترتبط نظريات الإعلام بالسياسات الإعلامية في المجتمع، ومدى التحكم بالوسيلة الإعلامية من النواحي السياسية، وفرض الرقابة عليها وعلى مضامينها التي تنشر أو تذاع من خلالها، ليبرز سؤال هل تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام، أم أن لها مطلق الحرية في التحرك أم التقيد بالقواعد التي تحددها القوانين النافذة.

خاصة وأن مجموعة العوامل التي تشترك في تأسيس منطق النظرية العلمية في المجالات الإنسانية والحياتية المختلفة، في حقيقتها نابعة من بيئة الإنسان ومجموعة المنبهات والاستجابات التي تتكون وفقاً لها. [3]

لقد جاءت المطبعة لتفتح الطريق أمام الثورة الصناعية بعد أن مهدت لها الثورة العلمية، وما أن دخل القرن العشرين حتى صار العالم يعيش ثورة شاملة في وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية. وانحسرت المسافات الجغرافية أمام القدرات التكنولوجية لوسائل الاتصال والإعلام. ومن أجل تسخير هذه القدرات وتوظيفها لخدمة المعلومات وتبادلها بين المجتمعات أخضعتها الحكومات والدول إلى نظرياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مما دفع علماء الإعلام والاتصال لوضع نظريات إعلامية مستنتجة من تلك النظريات السياسية الأوسع وتطبيقاتها العملية في المجتمعات المختلفة من رأسمالية واشتراكية وهجينة وخاصة وغيرها.

---

[1]- محمد سيد محمد ، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام** ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 235-236.

[2]- المرجع نفسه، ص 236.

[3]-محمد البخاري، "**الإعلام والتجربة الإعلامية العربية**"،7 يناير 2011 http://diae.net/2251 ، تاريخ الزيارة 2013/10/15.

4- علاقة النظام الإعلامي بالنظام السياسي:

يعد الإعلام عملية تواصل فكري وتعبيري تقوم على وجود ثلاثة أطراف: مرسل، مستقبل ووسيلة بينهما. إلا أنه لم يقف عند حدود هذا المعنى رغم أساسيته فتنوع بتنوع المجتمعات وتطور بتطور الاكتشافات والاختراعات وبالتالي بتطور وسائله عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، الأمر الذي جعل أطرافه تتبدل بهذا التنوع وذاك التطور، وقامت الاختلافات بين إعلام وآخر تبعا للوسائل المستخدمة وللمضامين المبثوثة ولطبيعة كل من المرسل والمتلقي، وقد أثرت كل منها على مزايا الإعلام وألحقت به صفة من الصفات.

فالإعلام قديما حدوده ضيقة ضمن التفاعل الاجتماعي في الإطار الجغرافي الضيق إلا أنه تطور بتطور وسائل الإعلام. [4] والتي شكلت بدورها نظم إعلامية، فالنظام الإعلامي في مجتمع ماهو إلا انعكاس للنظام السياسي والاجتماعي السائد في هذا المجتمع المتطور الحضاري. فقد حال التعدد والتنوع في درجة التطور الحضاري في المجتمعات المختلفة من إقامة نموذج إعلامي واحد على الصعيد الدولي وانتهى الأمر في النصف الثاني من القرن العشرين بوجود نظامين تحققت لهما السيطرة الإعلامية وهما الغربي والنظام الإعلامي الشرقي، وما بعد الحرب العالمية ظهر النظام الليبرالي في الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب أوروبا والنظام الاشتراكي "الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا". [5]

هناك علاقة ترابطية بين طبيعة النظام السياسي وبين طبيعة النظام الإعلامي، فالنظام السياسي يهيئ المناخ ويتيح الفرص لنشوء نظام إعلامي مناسب. ولهذا فان النظام السياسي والاجتماعي هو الذي يعرف الإعلام ويحدد شكله ومضمونه. وعندما تختلف الأنظمة السياسية تختلف معها – عادة – الأنظمة الإعلامية. وحرية الصحافة أو الإعلام في أي مجتمع هي امتداد للفلسفة والرؤية الاجتماعية التي تولدت في ذلك المجتمع.

لكل مجتمع من المجتمعات نظامه السياسي الخاص به، ويشمل هذا النظام آليات معينة الهدف منها تحقيق وظائف السلطة السياسية كنظام اجتماعي متكامل. و يعد مفهوم النظام السياسي من الأسس التي يعتمد عليها علم السياسة في دراسته لجميع أوجه الحياة السياسية وتمييزها عن غيرها من مكونات الحياة الاجتماعية في مجتمع معين بحد ذاته، تلك المكونات التي تتفاعل فيما بينها ضمن المحيط الذي تتفاعل داخله لتكوّن نتيجة لذلك علاقات معينة تربط بين البنى التي يتكون منها المجتمع الواحد. حيث « يتضمن النظام السياسي عدة نظم فرعية مثل نظام الحكم ونظام التعبير عن الرأي العام ونظام الضبط السياسي والتنظيمات السياسية المختلفة داخل المجتمع ...إلخ وتشمل الوظيفة الأساسية لهذا النظام في ضبط استخدام القوة الداخلة في المجتمع وتحديد المجالات المشروعة لاستخدامها إلى جانب ضبط سلوك وأفعال أعضاء المجتمع تحقيقا للنظام والاستقرار الاجتماعيين». [6]

و يعتبر النظام السياسي عادة مجموعة من المكونات المتتالية وما يجري بينها من تفاعلات تشترك فيها كلها عبر تفاعلها مع غيرها من المكونات التي تشكل تركيبة البنى الأساسية للمجتمع من اجتماعية، واقتصادية، وفكرية، وثقافية، وتشريعية. وتعتمد درجة اتساع أي نظام سياسي على مدى الحدود المشتركة في الإطارات المتفق عليها سياسياً ضمن نظام معين ملزم وواقعي وممكن التطبيق. ويشمل هذا

---

[4]- فارس أشتي، **الإعلام العالمي**، ط1، ، دار الأمواج للطباعة والنشر، بيروت،1996، ص 8.

[5]-أبوزيد فاروق، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مطابع الأخبار، جامعة القاهرة،1991، ص149.

[6]-نبيل السمالوطي، **المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع**، دار الشروق، القاهرة ،1980، ص209-210.

النظام التشريعي الذي يركز على مدى فعالية القوانين النافذة في حدود معينة، داخل نظام لا مركزي تطبق من خلاله تلك الحدود، والبرامج، والقرارات المتخذة على مختلف المستويات والأصعدة. [7]

لقد هيمنت في القرنين التاسع عشر والعشرين نظم سياسية عالمية على جميع جوانب الحياة، فتطبّعت كل جوانب الحياة بطابع تلك النّظم، على اختلاف مشاربها، وتعدد اتجاهاتها .فالجانب الاقتصادي، والجانب الثقافي، والجانب الاجتماعي، وكذلك الجانب الإعلامي، كلها غدت تابعة للجانب السياسي .فأصبحت وسائل الإعلام و ضوابطه وأنواعه وأساليب الرقابة فيه تابعةً للنظام السياسي السائد في كل دولة .ومع مرور الزمن تبيّن للجميع أن خير ما يمثّل المجتمعات هي وسائل الإعلام، فهي الألسن الناطقة للأنظمة التي تحكمها وتتحكم فيها، ولذلك لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال الفصل بين خصائص الإعلام ووظائفه في مجتمع ما، والنظام السياسي العام المطبّق في هذا المجتمع. كل هذا أدّى –في منتصف القرن العشرين– إلى ظهور نظريات إعلامية، والمهم أن تكون مواكبةً للنماذج السّائدة في العلوم السياسية وقتئذٍ.

ثانيا: التصنيف الكلاسيكي والحديث لنظريات الصحافة:

يشكل الإعلام و الاتصال – منذ فجر التاريخ– مرتعا لطروحات تتعلق بكل أنواع الحريات في مجال الفكر. و بعد نشوء الصحافة المكتوبة و انتشار الإعلام السمعي البصري غدا هذا النظام الإعلامي برمته انعكاسا للأنظمة السياسية، لأن وسائل الإعلام و الاتصال تؤدي مهامها و وظائفها في إطار نظام إعلامي معين يكون بدوره وثيق الصلة بالنظام الاجتماعي و السياسي الذي يتواجد فيه.

منذ اختراع المطبعة على يد يوحنا جوتنبرج منتصف القرن الخامس عشر الميلادي والتي ولدت معها الطباعة والصحافة وما تلاها من وسائل إعلام جماهيري، والعالم في جدلية مستمرة تأسست حول علاقة الصحافة بالمجتمع وعلاقة السلطة بالصحافة. وعلى الرغم من التغيرات الهيكلية في بناء الدولة ومؤسسات المجتمع خلال الخمسة قرون الماضية، إلا أن السؤال يظل محوريا حول موضوع حرية الصحافة. والمفهوم الأساسي لحرية الصحافة (freedom of the press)يعني إمكانية النشر بدون رقابة قبلية أو ترخيص مسبق أو تهديد بعقوبات متوقعة.

وفي هذا السياق نلاحظ أن ما يميز وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية في عصرنا الحاضر وعلى الصعيد العالمي هو الاختلاف في المحتوى، والتفاوت في الإنجاز المهني، والتباين في مستوى التطور التقني، وفروق الدور والوظيفة، وكذا مدى التفاعل مع الجمهور، وأخيرا العلاقة بالسلطة. ويرجع هذا التلون إلى خصوصيات كل بلد أو جهة جيو–سياسية حضارية معينة من حيث التاريخ والتراث الحضاري والثقافي والموارد المادية، هذا بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص ، يرجع التمايز في الأصل إلى مجموعة الأفكار والتصورات والمواقف التي يشكلها مجتمع بخصوص دور ووظيفة وسائل الإعلام. ولهذا فإن نظريات الصحافة تحاول أساسا الإجابة عما يلي:

1- لماذا تبدو الصحافة بالشكل الذي هي عليه؟

2- لماذا تخدم أعراضا متباينة في الظاهر، وتظهر حسب أشكال متمايزة في بلدان مختلفة؟

3- لماذا تختلف الصحافة ، مثلا في الجزائر عن ابريطانيا؟

---

[7]–محمد البخاري، "**الإعلام والتجربة الإعلامية العربية**"، مرجع سابق.

4- لماذا كانت الصحافة دائما موضوع صراعات سياسية بين جهات مختلفة تسعى كل جهة إلى رقابتها أو على الأقل الوصول إليها؟

فقد تعرضت الصحافة لتنظير فكري ورؤى فلسفية ونقد اجتماعي على مر القرون الماضية، ساهمت في وضع تصورات معيارية عن الدور المتوقع للصحافة والإعلام في المجتمعات الإنسانية. فهي نظريات معيارية تصف وضعا مثاليا لنظام إعلامي تتحدد فيه الهيكلة والعمليات، وهي لا تصف واقع الإعلام، بل تؤكد على مثالية الإعلام وما ينبغي أن يكون عليه [8]

وتنطلق عادة هذه النظريات من الفلسفة والقيم والإيديولوجيا السائدة في المجتمع، وهي التي تؤسس لنشأة المؤسسات الإعلامية، وتعطيها الشرعية المطلوبة، وتنعكس الملامح الخاصة بهذه النظريات في القوانين والسياسات الإعلامية، ومواثيق الشرف، وأخلاقيات المهنة. وقد ساهم إعلاميون وأكاديميون ونقاد اجتماعيون في صياغة هذه النظريات على مر السنوات والعقود. [9]

وقد نشأ شبه إجماع بين أساتذة الاتصال –سواء هؤلاء الذين ينتمون إلى المدرسة الغربية بمختلف تياراتها التقليدية و الراديكالية مثل شرام (SCHRAMM) و شيلر (SCHILLER) و هالوران(HALLORAN) و غربنر GERBNER)، أو الذين يتزعمون المدرسة الاشتراكية مثل(سازوسكي (SAZOSKI) و نورند سترنغ (NORD STRONG) وماشليات MACHILIAT) وأولئك الذين برزوا في العالم الثالث مثل (حميد مولانا و فرانك أوباجا Frank OBAJA وغيرهم) – على أنه ليس هناك إيديولوجيا للدولة و أخرى لوسائل الاتصال ، بل هناك إيديولوجيا واحدة تحدد الخط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، كما تحدد موقف الدولة من الاتصال و أدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة مستهدفة تحقيق التوازن الذي يؤدي إلى دعم وحماية قيم و مصالح و أهداف القوى المسيطرة على وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع و تتحكم بالتالي في أدوات التغيير السياسي و النظام التعليمي و الثقافي و الاجتماعي ... إلخ. [10]

و يقتضي البحث التعرف على النظم أو نظريات وسائل الإعلام المختلفة بإبراز معتقداتها وافتراضاتها الرئيسية التي تحكم عملها، وكذلك نظرتها الفلسفية إلى طبيعة الفرد و المجتمع، و علاقة الفرد بالمجتمع و بالسلطة و طبيعة المعرفة و الحقيقة.

تمت بلورة نظريات فكرية و سياسية للإعلام لأول مرة عام 1956 عندما بادر ثلاثة باحثين إعلاميين بالولايات المتحدة الأمريكية ف.سيبرت (F.SIEBERT) و ج. بيترسون (J.PETERSON) وولبرشرام (W.SCHRAMM) في كتابهم المعنون النظريات الأربع للصحافة (Four theories of the press) إلى صياغة عدد من النظريات التي سادت خلال حقبات متتابعة من تاريخ الإنسانية ، مارس الإعلام فيها نشاطا ينسجم في جوهره ، مع تلك البنيات، كما بادروا إلى تقديم نظرية جديدة و طالبوا بضرورة

---

[8]-Stanley .Baran, and Davis .Dennis, **Mass Communication Theory**: **Foundations**, **Ferment and Future** ,(3rd edition), Thomson-Wadsworth, Canada 2003,P93.

[9] -Denis. McQuail, Mass Communication Theory (4th edition), London, Sage Publications, 2000,P08.

[10] – بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص157.

تطبيقها، نتيجة اقتران جملة من المستجدات في أعقاب الحرب العالمية الثانية يرتبط بعضها بالتمركز الهائل الذي عرفه الإعلام الجماهيري، و بفعاليته المعلوماتية الكبيرة و بتعاظم وظيفتها الإعلانية، إذ أصبح الإعلان يحتل الموقع الأول في الصحف و في الإذاعة. [11]

و تصف النظريات الإعلامية الأربع الأنظمة الإعلامية التي سادت في أوروبا ابتداء من القرن السادس عشر مع اهتمامها أيضا بالنظام الإعلامي السائد في البلدان الاشتراكية، ويعد هذا التصنيف مرجعا أساسيا لفهم مختلف النظريات التي تسود عدة مناطق من العالم. ورغم ذلك فقد سجلت بعض المحاولات التي استهدفت إبداع تصنيف جديد يكون أقدر على توصيف النظم الإعلامية الموجودة في دول العالم و تفسيرها.

و أبرز رالف لونشتاين- في هذا الإطار- عدم اقتناعه بالخصائص التي استخدمها مؤلفوا " النظريات الأربع " في تحديد نوعية النظم الإعلامية و كذلك عدم اهتمامهم بالقدر الكافي بعنصر ملكية وسائل الإعلام ، كما أنه حاول أن يضع تصنيفا أكثر ملائمة عام 1970. إلا أن سيبيرت و زملاؤه قد ارتبط تصنيفهم بالفلسفة الثنائية الأساسية للصحافة و تعني انقسام نظرية الصحافة إلى ليبرالية و أخرى سلطوية، و يتشابه بذلك التصنيفين لأن كليهما ينطوي على مفاهيم ديناميكية تشرح الكيفية التي ينشأ بها نظام صحفي و كلاهما يؤكد أن اتجاه التغيير (في الدول غير الشيوعية و غير السلطوية) يمضي نحو تحرير نظام الحرية أو النظام الليبرالي من نقاط ضعفه و تأكيد الروح العملية للفلسفة الليبرالية. [12]

و يعد ما اقترحه دونيس ماكويل (Denis MC QUAIL) في كتابه المعنون "نظرية الاتصال الجماهيري" (Mass communication) الصادر عام 1978 من أهم المساعي -أيضا- لتجديد الرؤى في تصنيف نظريات الإعلام، والذي أراد من خلاله إضافة نظريتين على تصنيف سيبيرت(SIEBERT) . وتصف النظرية الخامسة النظام الإعلامي بالمجتمعات النامية، وتتجه النظرية السادسة إلى دراسة المجتمعات في ظل التطور التكنولوجي والاحتكار المتصاعد في وسائل الإعلام و الاتصال .ولكن يبقى أساس هذا التصنيف "النظريات الأربع" التي لازالت حد الساعة تحكم- إلى حد كبير- البحوث الإعلامية منذ صياغتها .

وقد ذكر ماكويل في مؤلفه تصنيف ألتشول (ALTSCHULL) المقترح عام 1984 وأسماه بالأشكال القاعدية لنظم الصحافة وأسندها للعوالم الثلاثة، حيث ينسب نظام "السوق" (Market) للعالم الأول (الليبرالي- الرأس مالي) والنظام " الماركسي"(Marxist) للعالم الثاني والنظام التقدمي (Advancing) للعالم الثالث(التنمية). ويمزج النظام الأول بين نظرية حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية والنظام الثاني يعكس النموذج السوفياتي والثالث يتعلق بالنظرية التنموية. [13]

وقد قسمنا النظريات تبعا للتصنيف المرجعي لسيبيرت إعطاء للخلفية التاريخية الأصلية لنظريات الإعلام، وسترد التجديدات في هذا التصنيف عندما نحاول توصيف الأنظمة الإعلامية السائدة في البلدان النامية.

ويمكن تقسيم هذه النظريات على النحو الآتي:

---

[11]-F.SIEBERT & others, **Four theories of the press**, Urbana University of Illinois press, 1963, P 153 .

في مهنا فريال، **علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية**، دار الفكر، دمشق، 2002 ، ص72 .

[12]- جون ميرل و رالف لونشتاين، **الإعلام وسيلة و رسالة**، تعريب ساعد خضر العربي الحارثي، دار المريخ، السعودية ،1989، ص 245.

[13] - Denis. MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, SAGE publication, LONDON _NEWDELHI ,1987, P124.

1) النظرية السلطوية :(the authoritarian theory)

يرى ماكويل أن مصطلح السلطوية كما نص عليه سيبرت مازال هو المصطلح المناسب، وهو يشير إلى وضع الصحافة خلال مرحلة نشأتها، و تستخدم الصحافة في هذه النظرية لزيادة سيطرة الدولة وللدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة، كما يشير المصطلح إلى أوضاع للصحافة مازالت موجودة في الوقت الراهن حيث تكون الصحافة مؤيدة بشكل كامل للسلطة، وتستخدم لزيادة سيطرة وقوة الدولة. [14]

ارتبط ظهور النظام السلطوي في الإعلام بالنشأة الأولى للصحف في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوروبا الغربية ، وهو يعتبر أقدم الأنظمة الإعلامية من الناحية التاريخية وظل هذا النظام يسيطر على الصحافة في أوروبا طوال قرنين كاملين وحتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789 و لا يمكن فهم طبيعة النظام السلطوي للصحافة بدون التعرف على طبيعة النظام السياسي الذي كان قائما في ذلك الوقت ، فقد عرفت أوروبا الغربية في هذه الفترة لونا من الحكم كان مزيجا من الحكم الاستبدادي و الحكم المطلق.

تمثل السلطوية أول نظرية جسدت العلاقة بين الصحافة والمجتمع، وقد نشأت خلال القرون الوسطى بعد أن ظهرت الصحافة كوسيلة إعلامية في المجتمعات الأوربية. وحيث إن الريبة والشك كان هو أساس هذه العلاقة، حيث ان الحكومات الأوربية والكنيسة المسيحية وضعت القيود، وعرقلت مساعي الصحافيين والناشرين في ان يمارسوا دورهم الصحافي في النشر والحصول على المعلومات التي تقتضيها مهنة الصحافة والنشر. وبعكس النظرية الليبرالية، لم تكن هناك أعمال فكرية مؤثرة في أسس هذه النظرية، سوا حالات محدودة. وقد ذكر سيبرت (Siebert, Peterson & Schramm, 1956) اقتباسا عن الكاتب الإنجليزي ساميول جونسون في القرن الثامن عشر الذي برر النزعة السلطوية في قوله : إن كل مجتمع يمتلك الحق في المحافظة على السلام والأمن والنظام العام، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يحق للحكومات أن تمنع الآراء التي تمثل خطر على سلامة المجتمع.[15]

أ- المبادئ الفلسفية الأساسية للنظرية السلطوية:

لكي نفهم الأسس الفلسفية للنظرية السلطوية في الصحافة لابد من معرفة المبادئ التي تقوم عليها الفلسفة السلطوية المتعلقة بطبيعة الدولة وطبيعة الإنسان والمجتمع والحقيقة والمعرفة.

وعن **طبيعة الدولة** -في النظرية السلطوية- فإنها هي التي تحدد الغايات وتعين الوسائل وفق عملية لا تخضع إلى التحليل الإنساني، لأنها تارة تركز على التوجيه الإلهي، وتارة أخرى تعتمد على العقل الأسمى للقادة وكذا خصائصهم، حيث تبقى الدولة ضرورية لترقية الإنسان الكاملة، وهي محل جميع الصفات الحميدة، والوسيلة الوحيدة التي تحدد الغايات وتعين الوسائل وفق عملية لا تخضع عموما إلى التحليل الإنساني.

---

[14]- سليمان سالم صالح ، " **مفهوم حرية الصحافة : دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية و المملكة المتحدة في فترة من 1945-1985** " أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، قسم الصحافة، 1991 (غير منشورة) ،ص1.

[15]-علي بن شويل القرني، "**معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة** "، faculty.ksu.edu.sa/**alkarni**، تاريخ الزيارة 2013/12/13.

تنظر نظرية السلطة إلى الفرد بوصفه تابعا للدولة، وأن أمور الدولة ومقاليدها تكون في يد الحاكم الذي يستمد قوته ونفوذه من الحق الإلهي وبالتالي عادة ما تكون الدولة هي الحاكم، وهما معا لهما الحق في تنظيم كافة أمور الحياة في الدولة وتوجيه أفرادها ومؤسساتها، وتعتبر الصحف في ظل هذه النظرية أداة لنشر أفكار الدولة وتوجيهاتها باعتبارها أداة أو وسيلة لنقل المعلومات وتحقيق غايات الدولة. [16]

أما **عن طبيعة الإنسان والمجتمع** فحسب هذه النظرية لا يستطيع الإنسان أن يحقق أهدافه ويستغل قدراته إلا كعضو داخل مجتمع منظم ويكون مجال نشاطه كفرد محدودا جدا، وقدرته على تحقيق غاياته لن تزداد إلا إذا كان عضوا في هذا المجتمع. حيث «ترجع سيادة هذه الفلسفة أو النظرية إلى الإمبراطوريات الشرقية والغربية على حد سواء ما عدا بعض الاختلافات الجزئية الطفيفة التي تحدث بين كل حاكم وآخر في ممارسة السلطة على المجتمع. إذ لا ينكر أن بعضهم كان يؤمن بالحق والفضيلة وتبادل الرأي والمشورة، كما كان نقيضه يمارس الاستبداد والقسوة تحت تعبير أو فلسفة "ظل الله وخليفته في الأرض"، وكانت أوروبا تحت هذا الحكم خلال العصور الوسطى التي تحول خلالها الشعب إلى عبيد أقنان خاضعين بصورة مطلقة لهذا الحكم أو ذاك. إذن فهي النظرية التي اعتمد عليها الأباطرة في الحكم وتوارثها النبلاء للاحتفاظ بأوضاعهم ومراكزهم وامتيازاتهم في السياسة والحكم». [17]

و تقوم القاعدة الفلسفية للنظرية السلطوية على أفكار أفلاطون، أول وأعظم مناصر لـ"القانون والنظام " بل والمدافع عن طبقة الارستقراطية في الحكم. وهذا في الأساس اتجاه نخبوي يعكس الشك في الجماهير، كما يمكن اعتباره بالمفهوم الغربي موقف غير ديمقراطي، فالناس غير قادرين عقليا وغير مهيئين نفسيا وليسوا أكفاء لاتخاذ القرارات بأنفسهم وعندما يمتلكون السلطة فإنهم يشكلون خطرا لكل المجتمع...وعليه يجب أن يتولى الحكم مجموعة خاصة من الناس لها اهتمامات معينة، وكفاءة خاصة لتجميع السلطة وتدبيرها. [18]

شهد العالم من هذه الفلسفات شتى أنواع السلطة المطلقة. وعلى سبيل المثال سيطرة الكنيسة ورجال الدين في المجتمع الأوروبي، التي خلقت من النظام السائد مجتمعاً خاضعاً للسلطة المطلقة، تحتل فيه الدولة درجة أعلى من الفرد في سلم القيم الاجتماعية ولا يستطيع الفرد في مثل هذا المجتمع أن يحقق أهدافه أو ينمي قدراته وملكاته إلا عن طريق خضوعه للدولة خضوع الخانع الذليل. وأن يكون أسمى تفكير عنده التفكير التابعي الذي يلغي الوعي والعقل والشخصية.

وهي بهذا تكون معرفة تهدف إلى مقاومة التغيير، وتجعله وضعا مرفوضا، و تعمل-كذلك- على تدعيم الاستقرار وجعله فضيلة في ذاته. إن الحقيقة في إطار هذه النظرية -حسب سيبرت - ليست نتاج جماهير عريضة من المجتمع لكن نتاج أقلية من الحكماء الذين هم في وضعية قيادة وتوجيه مواطنيهم.

فالحقيقة متمركزة بالقرب من سلطة القرار والحاكم في هذه الحالة يستخدم الصحافة لإعلان الجمهور بما يريده لهم من معرفة و كذا السياسات التي يراها تتطلب المساندة من طرفهم. وتتبع الصحافة العامة في ملكيتها ومراقبتها الدولة التي توجه محتوى هذه الوسائل

---

[16]- محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** ، ط2، القاهرة، 2000، ص 339.

[17] - محمد البخاري، **نظريات الصحافة الدولية،17 يوليو، 2012** ،http://diae.net/8834 ، تاريخ الزيارة 2013/11/22.

[18] - جون ميرل و رالف لونشتاين ميرل جون و لونشتاين رالف، مرجع سابق، ص231-232.

وفق السياسة التي تنتهجها وتمنع بالتالي عن طريق المراقبة والحجز والمنع وحتى السجن لكل من يحيد عن هذا التوجه، على اعتبار أن الحاكم (أو الملك في تلك الفترة) يمتلك السلطة المطلقة (بما في ذلك سلطة الله في الأرض) في إدارة شؤون المجتمع. [19]

ففي الدولة السلطوية ، يشغل رجل أو رجال قليلون مراكز القيادة، ويتمتعون بسلطات مطلقة، وعلى الآخرين الطاعة والخنوع لها ولا وجود للتمثيل الشعبي في مثل هذه الدول. ولكن ما هو مصدر **الحقيقة والمعرفة** في مجتمع السلطة المطلقة ؟

وللجواب على هذا السؤال يمكن أن نعتمد على حقيقة التفويض الإلهي أو على الادعاء العنصري في مثل هذا المجتمع الذي يؤمن بوجود جنس معين يعتبر نفسه أعلى من الأجناس الأخرى ويتمتع بحكمة أكثر منهم. وباختصار فالحقيقة تتمثل في قدرة القائد أو الجماعة المعنية على تقدير الظروف وتفهم المخاطر وتشخيص إمكانيات تخطيها. بحيث تعتبر الحقيقة في هذا المجتمع حكراً لهذه القلة التي تعتبر نفسها حكيمة، وترى أن من حقها أن توجه الجماهير الغفيرة، أي أن الحقيقة تتمركز حول مراكز القوة والسلطة، وليس من المهم في هذه الحالة البحث عن مصدر الحقيقة التي تستمد منها الدولة المتسلطة فلسفتها وسياستها. إذ أنها مقصورة على فئة محدودة من الناس، ولا يحق لأي فرد من الأفراد أن يتخذ إليها سبيلاً، لأن من أهداف الدولة المتسلطة الحفاظ على وحدة الفكر والعمل حسب اجتهادات السلطة، لإبقاء الجماهير في حالة معينة حسبما تشاء. [20]

بما أن المعرفة لا تأتي عن طريق الإلهام الإلهي ، بالنسبة للعامة ، وإنما بفضل الجهد الإنساني ، فإن التوجيه السليم لهذا الجهد من أجل المصلحة العامة لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة الدولة إذن فالحقيقة هي حقيقة الدولة وليس كما يراها أو يتصورها الأفراد.

آراء فلاسفة ومفكري النظرية السلطوية:

وقد شارك الكثير من الكتاب والمفكرين منذ أفلاطون(PLATON)(348-423/424 / 347ق.م)في تطوير الفلسفة السياسية النخبوية الشمولية منهم ميكيافيللي (MACHIAVELLI)(1469-1527)،هوبز(HOBBES)(1588-1579)،هيجل(HEGEL)(1770-1831)،نيتشه (NIETZSCHE)(1844-1900). وفي هذا الاتجاه فإن الصفوة هي التي تحتوي وسائل الإعلام وتراقبها...وفي الحقيقة كما أوضح فريدرك هايك(Friedrich HAYEK) في" الطريق إلى العبودية " (1944) ليس هناك فارق حقيقي في الفلسفة الأساسية لليمينيين و اليساريين فكلاهما يدافع عن نظام الدولة و السيطرة. [21]

يرى أفلاطون أن تقسيم السلطة بالتساوي داخل الدولة يعتبر بداية تفكك وانهيار تلك الدولة. وكانت حجة أفلاطون في ذلك أنه ما دام الإنسان يتحكم بغرائزه وشهواته عن طريق العقل، فإنه على الحكام في الدولة بالمقابل أن يمنعوا المصالح المادية والعواطف الأنانية للجماهير من أن تسيطر على المجتمع. وأكد أكثر الفلاسفة في العصور اللاحقة على قوة السلطة كمكيافيلي الذي دعا إلى إخضاع كل شيء لأمن الدولة. وبرروا الأعمال اللاأخلاقية التي يمارسها القادة السياسيون والرقابة الصارمة على الحوار والمناقشة، وعلى نشر المعلومات في المجتمع، معتبرين أن لها ما يبررها مادامت تخدم مصالح الدولة وسلطة الحاكم، أي أن الغاية تبرر الوسيلة. أما جورج هيجل الذي لقب

---

[19] – عبد الرحمان عزي ، "**الحق في الإعلام والاتصال وإبيستيمولوجية حرية التفكير وحرية التعبير** "، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية** المنظمة، تونس، 1994، ص 137.

[20] – محمد البخاري، "**نظريات الصحافة الدولية**"، مرجع سابق.

[21] – جون ميرل و رالف لونشتاين ، مرجع سابق ، ص 232.

بأبو الفاشية الحديثة والشيوعية الحديثة، فقد أعطى فلسفة السلطة المطلقة لمساتها النهائية حين قال: "الدولة هي: روح الأخلاق وهي الإرادة وهي العقل. والدولة كحكم أو سلطة تعتبر هدفاً في حد ذاته وبالتالي فهي تتمتع بأكبر قدر من الحقوق وهي فوق المواطنين والأفراد". [22]

وهكذا فرضت النظرية السلطوية وجوهاً فكرية صارمة، تنبع من الإسهام الفكري للحكماء شريطة أن تخدم نظرياتهم المجتمع، الذي تسهر عليه الدولة بالرعاية والإرشاد واليقظة والرقابة. وهو ما صاغه الفلاسفة الأقدمون أمثال: سقراط وأفلاطون وأرسطو من نظريات فلسفية تخدم السلطة الاستبدادية، بدليل أن أفلاطون خلع صفة المثالية على الشكل الأرستقراطي للدولة معتقداً أن طبيعة الإنسان واهتماماته المادية وعواطفه الأنانية تتسبب في تدهور الحكم من الأرستقراطية إلى الديمقراطية، أي إلى التفتت والانحلال. واعتبر أن الدولة لا تجد الأمان إلا في أيدي الحكماء من رجالها، ورجال القانون من أنصارها، أصحاب المثل الأخلاقية العليا التي يتم فرضها على كل عناصر المجتمع، ليظلوا على الطريق القويم الذي رسموه لهم معتبراً أن هذه الصفوة من البشر تجعل العقل يسيطر على العواطف والغرائز.

ج- أنماط الرقابة في النظام السلطوي للصحافة:

لم تستطع الصحافة وأساليبها من تغيير شيء في النظرية السلطوية ، بل إن سطوة هذه النظرية ازدادت وظلت تمارس تسلطاً جوهرياً على الصحافة وعلاقتها بالمجتمع ووظيفتها الإعلامية التي مارستها تحت سيطرة الحكم المطلق، ودأبت السلطة على تعزيز النظرية السلطوية للحفاظ على سلطانها المطلق وأخذت تحيط نفسها، بالعقلاء والحكماء وأصحاب الامتيازات الفكرية، القادرين على إدراك أهداف الدولة في السيطرة والاستقرار. وأخذت تمنحهم المناصب المرموقة في المجتمع ليعملوا كمستشارين للقادة الحاكمين ويحتكرون كل الحقائق الفكرية لأنفسهم وليسخروا فلسفاتهم وأفكارهم لخدمة الطبقة المسيطرة على جهاز الدولة، التي تعطيهم حق مخاطبة الشعب، وأن يكونوا ألسنة للحكام تتصل بالجماهير عن طريق الإعلام المتاحة، ومنها الصحافة المطبوعة التي يحظرون عليها كل الآراء التي توقظ الشعب من سباته العميق، للإبقاء على الأوضاع القائمة.

تعتبر الرقابة من الركائز الهامة في النظرية السلطوية. ويمكن أن نرجع تاريخها إلى الرقابة الدينية في العصور الوسطى بأوروبا، عندما كانت الكنيسة الرومانية في أوج قوتها. وكانت مصدر التفويض الإلهي. واستطاعت الكنيسة أن تسيطر في بلاد كثيرة، على الرأي العام وعلى حرية التعبير لعدة قرون. وسيطرت الكنيسة واستفادت من اختراع الطباعة، إلى أن قامت الحكومات بالسيطرة على الوسيلة الإعلامية الجديدة.

لقد ساعد على ظهور الرقابة مشكل يتمثل في تحديد من له الحق في استعمال وسائل الإعلام، وهل ينبغي للدولة أن تتولى مباشرة قنوات الوصول إلى الفرد المواطن؟ أم تكون هذه القنوات نصف مستقلة ومعرضة لإشراف الدولة؟ أ م تكون مفتوحة لجميع الناس وحرة؟

إذن فقد كانت الرقابة المفروضة على الصحافة متواجدة في جميع بلدان أوروبا وابتكرت لها أساليب عدة ومتفاوتة الفعالية والصرامة، إلا أن نجاحها لم يكن مطلقا، ولإعطاء صورة عن طبيعة أنواع الرقابة في النظرية السلطوية يليق بنا التعرض إلى أنماط الرقابة في أنجلترا التي كانت نموذجا مثاليا للنظام الإعلامي في السلطوي، من وجهة نظر تطور وازدهار الصحافة في هذا البلد بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى. [23]

---

[22] – محمد البخاري، "**نظريات الصحافة الدولية**"، مرجع سابق.

[23] – سعيد بومعيزة، "**مدخل إلى علوم الاتصال**"، معهد علوم الإعلام والاتصال، مطبوعة غير منشورة، جامعة الجزائر1991-1992.

1-نظام الامتياز: يعتبر نظام الامتياز من الأساليب المبكرة التي تمنح الدولة بمقتضاه حقا مطلقا في النشر إلى أفراد يتم اختيارهم حسب ثقة السلطة فيهم ومدى استعدادهم لنشر أعمال قانونية وتعليمية ودينية وتاريخية...إلخ. وأولت السلطة اهتماما خاصا باللذين يعهد إليهم بنشر كل ما يتعلق بشؤون الدولة. وعندما ظهرت الصحف في شكلها المبكر، كانت السلطة تمنح أفراد معينين حق إصدار الجرائد مقابل نشر الأخبار التي تخدم سياسة الدولة بالدرجة الأولى. ففي أنجلترا ازدهر هذا النظام على امتداد قرنين16و17. وكان أكثر النظم نجاحا حيث توج بإنشاء جمعيات أصحاب الامتياز التي كانت تعرف باسم شركة القرطاسيين وكان أصحابها يتولون بأنفسهم مراقبة النشر للملاحظة على امتيازهم الاحتكاري، إذ كانوا يقومون بتفتيش ومصادرة كل أعمال النشر التي كانت مناوئة للدولة ، إلا أن هذا النظام وضع له حد في عام 1696 ليحل محله نظام آخر.

2- نظام الترخيص الرسمي: يقتضي نظام الترخيص الرسمي أن يقدم الناشرون أعمالهم في مجالات محددة كالدين والسياسة إلى ممثلي الدولة للاطلاع عليها مسبقا. يمكن اعتبار هذا الإجراء الشكل المبكر لما يسمى حاليا بالرقابة. لم تكن المهمة صعبة في بداية الأمر، نظرا لصغر حجم المادة المنشورة، إلا أنه مع أواخر القرن السابع عشر وبعد انتشار وتطور تقنيات الطباعة، أصبح من الصعب مراقبة الكميات المتزايدة من المادة المنشورة في الصحافة.

فقد كانت السيطرة عن طريق إصدار التراخيص للطابعين والناشرين ومن ثم تحكمت الحكومات على من مارس هذه المهنة بشكل عام. وقد كان الترخيص آنذاك يعتبر امتيازا يلزم الناشر بطبع وتوزيع ما يرغبه الحاكم. غير أن هذا الأسلوب لم يجد نفعاً، مما أدى إلى فرض الرقابة المسبقة وفحص جميع الأصول المخطوطة من قبل ممثلي الحكومة قبل الطبع والنشر لإصدار الترخيص بالطبع، بقصد السيطرة على ما تنشره الصحف ودور النشر بشكل محكم.

3- المحاكمة: ظهر هذا النوع من الرقابة بعد فشل كل من نظام الامتياز والترخيص الرسمي، ويتمثل الأفراد أمام المحاكم كلما اعتقدت السلطة أنهم انتهكوا قواعد السلوك القائمة والمتعارف عليها في مجال النشر. في هذا السياق مثلت الخيانة والتحريض الأساس في محاكمة الأشخاص المشكوك فيهم أو المهتمين بنشر معلومات أو أفكار معادية للسلطة. وكانت تهمة الخيانة والتحريض تصنف حسب ثلاثة أشكال:

- محاولة قلب نظام الحكم.
- الشروع في نشاطات يمكن أن تؤدي إلى إسقاط الحكومة.
- يعتبر الدفاع عن السياسات التي ترمي إلى إحداث الانقلاب خيانة ضد المجتمع.

4-الشراء السري للصحف: بعد أن أصبحت الأساليب التقليدية للحد من حرية الصحافة عديمة الجدوى، كان لابد من إيجاد حلول أخرى لحماية السلطة وهذا على امتداد القرن 18.وبالتالي لجأت الدولة إلى طرق غير مباشرة للرقابة، منها الشراء السري لصحف الخواص أو مساعدتها بأموال الدولة حتى تسكتها. كما لجأت إلى استئجار أقلام الصحافيين السياسيين. أما رؤساء التحرير فكانوا عرضة التهديد بالمحاكمة أو لإغرائهم.

5-الضريبة: وهي الوسيلة الأخرى غير المباشرة التي كانت شائعة في القرنين 18و19، والتي كانت تهدف إلى الحد من توزيع وأرباح المادة المنشورة خاصة الجرائد التي كانت تسعى إلى كسب جمهور واسع. لأن الوصول إلى جمهور واسع يعني ، بالنسبة للصحيفة،

ضمان تمويلها وتقليص اعتمادها على المساعدات المالية الخارجية. الشيء الذي كان يسمح لها بنقد سياسات الدولة. فالضريبة الخاصة كانت، إذن ترمي إلى تخفيض أرباح الجريدة فيعني ذلك الخروج من سوق النشر.

في ظل هذه النظرية أخضعت الحكومات الاستبدادية دائرة الاتصال بالجماهير لقيود وعقبات ومعوقات كثيرة جعلت الطريق مفتوحاً أمام الدولة فقط، وأغلقته في وجه الأفراد لاغية بذلك أي نوع من أنواع حرية الإعلام بحجة تحقيق أمن وسلامة الدولة. وبهذه الذريعة ألغيت كل الحريات، وهو ما استقت منه الفلسفات الفاشية والعنصرية كل المبررات لإهدار حقوق الإنسان.

و يلخص ماكويل (Mc QUAIL) المبادئ الأساسية لهذه النظرية فيما يلي: [24]

1- إن وسائل الإعلام يجب ألا تنشر ما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة أو إزعاج النظام.

2- إن وسائل الإعلام يجب أن تؤيد بشكل دائم السلطة القائمة.

3- إن وسائل الإعلام يجب أن تتجنب أية إساءة إلى الأغلبية أو الطبقة المسيطرة أو القيم السياسية و الأخلاقية.

4- الرقابة مبررة لتدعيم هذه المبادئ.

5- يعتبر فعلا جنائيا كل هجوم على السلطة أو السياسة الرسمية أو القيم الأخلاقية.

5- الصحفيون لا يتمتعون بأي استقلال داخل المنظمات الإعلامية.

وفي ظل هذه النظرية يتعين على وسائل الإعلام أن تؤيد الحكومة في كل ما تذهب إليه من سياسات وتدعم برامج الزعامة الوطنية وفي ظل هذا النظام يمكن أن تكون وسائل الإعلام مملوكة ملكية خاصة (يستثنى من ذلك غالبا الإذاعة بنوعيها فغالبا ما تكون احتكارا حكوميا) إلا أنها تخضع لسيطرة مباشرة من الحكومة من خلال القوانين والتراخيص و يعد النقد المباشر ممنوع في وسائل الإعلام ،وإذا ما حاول العاملون أو أصحاب الوسائل المساس بقوة السلطة السياسية فإنهم قد يتعرضون للسجن ومصادرة ممتلكاتهم.

نجد أن وسائل الإعلام في النظام الإعلامي السلطوي لا تخدم إلا الغايات التي تراها السلطة أو الحاكم سواء كان ذلك من خلال أساليب القهر والإذعان التي تمارسها السلطة بواسطة القوانين والقيود، أو من خلال أساليب الاستمالة المختلفة إلى جانب هذه السلطة دون النظر إلى حقوق الأفراد وحرياتهم. ولذلك فإن المظهر الواضح في النظام الإعلامي السلطوي هو قلة عدد الإصدارات أو الوسائل الإعلامية، ووحدة الفكر أو المحتوى لأن الهدف الواحد بالنسبة لكل الوسائل كما أن مصدر الأخبار والمعلومات واحد أيضا.

تجد نظرية الإعلام السلطوي مبرراتها في إطار نظام السلطة إذ نجد النظام يسوق جملة من المبررات التي تجعله مضطرا إلى فرض القيود أو وضع الضوابط التشريعية التي تحد من حرية النشر والإعلام مثل شعارات الغايات القومية، مواجهة الفتن الداخلية، دعم الاستقرار الوطني ، مواجهة المؤامرات الخارجية... إلى آخره من المبررات التي تسوقها النظم المختلفة لتبرير إجراءاتها وتزيين الصورة العامة للنظام الإعلامي في الدولة. [25]

---

[24]-Denis .MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, op. cit, P112

[25]-محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1997 ، ص 342.

ولا زالت الأفكار الفلسفية لهذه النظرية مجسدة في بعض الدول العاملة وفقها في دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا و الشرق الأوسط و آسيا، و تمثل تجربة هتلر و فرانكو تجربة أوروبية معاصرة في ظل هذه النظرية و قد عبر هتلر عن رؤيته الأساسية للصحافة بقوله: " إنه ليس من عمل الصحافة أن تنشر على الناس اختلاف الآراء بين أعضاء الحكومة ، لقد تخلصنا من مفهوم الحرية السياسية الذي يذهب إلى القول بأن لكل فرد الحق في أن يقول ما يشاء ".[26]

و بالرغم من أن هذه النظرية من أكثر نظريات الإعلام تخلفا ورجعية، إلا أنها ما زالت موجودة في كثير من النظم السياسية في أنحاء العالم، ومع رفض هذه النظم لتوصيف نظمها الإعلامية طبقا لهذه النظرية إلا أن سمات هذه النظرية تبرز واضحة عند التعمق في دراسة معظم نظم الإعلام في العالم المعاصر.

2) نظرية حرية الصحافة (Free press theory) :

تسمى هذه النظرية عند سيبرت بالنظرية الليبرالية(Libertarian Theory) حيث تمثل تطورا لمبادئ فلسفية تضع الأسس لبناء سياسي واجتماعي تعمل في إطاره الصحافة ، وهي تهدف إلى تحرير الإنسان من أية قيود خارجية باعتباره عقلانيا مفكرا وقادرا على تنظيم الحياة من حوله باتخاذ القرارات الرشيدة.

تنطلق الفكرة الجوهرية لهذه النظرية من كونها تسعى إلى إيصال الحقيقة إلى الناس، والى كونها لا تخدم أحدا أو مؤسسة في إطار عملها الإعلامي. ولا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة سواء داخليا أو خارجيا. وتنبني هذه النظرية على وجود حرية صحافة حقيقة. والمفهوم الأساسي هنا (freedom of the press) يعني إمكانية البث والنشر بدون أي رقابة قبلية أو متطلبات قانونية لترخيص مسبق أو تهديد وخوف من عقوبات متوقعة.

أ- خلفية فكرية و فلسفية:

وقد ظهرت النظرية الليبرالية على أنقاض النظرية السلطوية التي بدأت تفقد مع الزمن مبررات قيامها بفعل عدة عوامل ثقافية، سياسية واقتصادية...إلخ وتعود بالأساس إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر في كل من بريطانيا وأمريكا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القران الثامن عشر وذلك في ظل نداءات فلاسفة التنوير أمثال جون ميلتون (John MILTON) (1608-1674) و جون لوك (John LOCKE)(1632-1704) و جون ستيوارت ميل (John Stuart MILL)(1806-1873) في بريطانيا وتوماس جفيرسون(Thomas JEFFERSON) (1743-1826) في أمريكا. و استهدف هؤلاء تقليل القيود التي تفرضها الدولة على الفرد إلى أقصى حد، لأن المبرر الوحيد لوجود السلطة في المجتمع الليبرالي هو حماية الفرد ومنع الضرر عنه.

و تتجذر أصول الفكر التنويري في دعم الحقوق الطبيعية للإنسان وتكمن أحد هذه الحقوق في حق البحث عن الحقيقة وكبح كل ما يعيق تحقيق ذلك من طرف الملك أو الحكومة أو غيرها. « ففي الاتجاه الليبرالي هناك علاقة وثيقة بين الحاكم والمحكوم ، وهناك ثقة في الجماهير، وهناك اعتقاد بأن الأغلبية يمكن أن تصل إلى الحقيقة وتتخذ القرارات، إن هذه الثقة في الجماهير ترتبط بوسائل الإعلام لكونها

---

[26]-حمدي حسن ، **مقدمة في دراسة وسائل و أساليب الاتصال** ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1987، ص 164- 165.

الوسيلة التي يجب أن تعلم الناس كي يعرفوا وينتخبوا ممثليهم ويقوموا بتوجيههم وتغييرهم عند الضرورة، ونظريا فإن الأمة الليبرالية هي التي يضع الناس فيها ضوابط للقيادة وليس العكس، كما هو الحال في النظام السلطوي» .[27]

وتعد المقالة النقدية الشهيرة (Areopagitica) التي كتبها الشاعر جون ميلتون حتى اليوم من أهم كتاباته حول الدفاع عن حرية التعبير و حرية الكلمة و توضيح معانيها و هذا عام 1644 و انتقد فيها الرقابة الدينية و بخاصة تسلط الديانة الأرثوذوكسية و يقول بهذا الصدد: « أن قتل إنسان يؤدي إلى القضاء على كائن مفكر لكن حجز كتاب جيد يؤدي إلى تحطيم الفكر ذاته».[28]

تقوم الفلسفة اللبرالية للصحـــافة على مفهوم " الســوق الحــرة للأفكــار " (Open Market place of ideas) الذي وضعه ميلتون على اعتبار من أن يكون لدى جميع الأفراد الحرية في التعبير عن أفكارهم، و كان متيقنا أن عملية طرح كل الأفكار سوف تؤدي إلى ظهور الحقيقة التي تمحو كل زيف و باطل لهذا يقول : « و إذا تركنا الحقيقة و الأكذوبة تتصارعان فمن هو ذاك الذي يستطيع أن يقول إن الحقيقة كانت في وضع أسوأ في أي لقاء حر و مفتوح ؟».[29]

وهذا ما عناه جون ميلتون John Milton بميكانزمات "التصحيح الذاتي" self-righting والتي تعني أن الفكرة الصائبة هي التي تتفوق وتتجاوز الفكرة الخاطئة عندما تتاح الفرصة للفكرتين بالتداول والانتشار. أ ي أنه يطرح فكرة "السوق الحرة للأفكار" كآلية لتدوال وصراع الأفكار.[30]

أما عن جون لوك(John LOCKE) فقد نشر كتاب" المعالجات" (Treatisies) الذي دعا فيه إلى نقل سلطة الملك الذي يستخدم الحق الإلهي إلى البرلمان الذي يمثل الشعب. " و يعتقد أن العقد الاجتماعي لا يتضمن صلاحيات مطلقة للحاكم، و بالتالي فإن سلطة الحاكم تكون مقيدة ". [31] و على السلطة الحاكمة الالتزام بتسخير سلطاتها في تحقيق الصالح العام، و احترام الحقوق الطبيعية للأفراد، لأنها ثابتة لهم قبل دخولهم في الجماعة السياسية المنظمة، و إخلالها بهذا الالتزام يخول للأفراد حق فسخ العقد و الثورة عليها.

لقد حاول توماس جيفرسون (Thomas JEFFERSON) أن يجسد أفكاره على أرض الواقع ، و على الرغم من إيمانه باحتمال تعرض الفرد للخطأ في ممارساته الفكرية ، إلا أنه يعتقد أن الأغلبية سوف تصل حتما إلى القرارات الصائبة ، و حتى يتحقق ذلك يجب أن يكون الأفراد متعلمين و على دراية بما يحدث حولهم ، و من هنا كان إيمان جيفرسون بحرية الصحافة باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات، فهي تعلم الفرد و تراقب الحكومة حتى لا تنحرف بعيدا عن أهدافها. [32]

ب- المبادئ الفلسفية الأساسية لنظرية حرية الصحافة:

---

[27]- جون ميرل و رالف لونشتاين، مرجع سابق، ص 233.

[28] – Gernot . ROTTER , " **La liberté d'expression et civilisation** : **un dialogue des cultures** ", Revue Deutschland, N°1, Février -Mars 2000, P54.

[29] – رودني أ .سموللا ، **حرية التعبير في مجتمع مفتوح**، ترجمة عبد الرؤوف كمال ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1995 ، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2003.، ص 11.

[30]- Denis .MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, op. cit, P147.

[31] – هاني سليمان الطعيمات، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2003.، ص 85.

[32] – بسيوني إبراهيم حمادة ، مرجع سابق، ص 164.

إن المبادئ الفلسفية للنظرية الليبرالية ، على غرار النظرية السلطوية، ترتكز على أساس الأجوبة التي قدمت بشأن التساؤلات حول طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع والدولة ،وطبيعة الحقيقة والمعرفة.

-**طبيعة الإنسان:** يعتبر المذهب الليبرالي الإنسان حيوانا ناطقا، وغاية في حد ذاته. وسعادة الإنسان ورفاهيته هي هدف المجتمع. فهو مخلوق يسيره العقل لا العاطفة وبإمكانه أن يستعمل عقله لكي يكتشف قوانين الطبيعة التي تحكم الكون، وينظم بيئته ويتخذ قرارات بما يخدم مصالحه من جهة ، ويجعل مؤسساته تتماشى مع قوانين الطبيعة من جهة ثانية.

-**طبيعة المجتمع والدولة** :يرى الليبراليون أن الوظيفة الأساسية للمجتمع تتمثل في خدمة مصالح الفرد، ويؤكدون في ذات الوقت على وجوب التصدي للنزعة التي تجعل المجتمع يلعب الدور الرئيسي ويصبح غاية في حد ذاته، وبالتالي فهم يرفضون الفرضية التي يصبح بموجبها المجتمع كينونة منفصلة وذات أهمية أكبر من أهمية الأفراد الأعضاء المكونين له. [33]

وبخصوص الدولة ينطلق الليبراليون من منطلق العقد الاجتماعي ، فهم يعتقدون أن الناس يولدون أحرارا وهم مزودون بحقوق طبيعية معينة ، وبالتالي ليس لسلطة الدولة الحق في تقييدها ، وإنما العمل على توفير البيئة الملائمة التي يستطيع الإنسان من خلالها استغلال قدراته. وإذا فشلت الدولة في تحقيق هذه الغاية فإنها تصبح أو تتحول إلى عائق ينبغي آنذاك القضاء عليه عن طريق إلغاء العقد الذي يربطها بالأفراد أو تعديل الدولة تعديلا جذريا. [34]

طبيعة الحقيقة والمعرفة:

فالحقيقة ليست حكرا على القلة الحاكمة، بل كينونة محددة قابلة للاكتشاف والإثبات من طرف كل الناس العاقلين. وقد يكون طريق البحث عن الحقيقة محفوفا بمخاطر النزاعات والخلافات . فم تعد الحقيقة في الفلسفة الليبرالية ملك للسلطة و لكن حق البحث عنها من الحقوق الطبيعية للإنسان التي لا يمكن إنكارها و يكون دور الصحافة – بذلك – كمشارك في عملية البحث عن الحقيقة و مراقبة نشاطات الحكومة، و من ثم سميت بالسلطة الرابعة إضافة إلى السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية كسلطة مستقلة في عملية السعي إلى إظهار الحقيقة في تسيير شؤون الحكم و المجتمع.

ج- الصحافة والليبرالية:

يحدد جفرسون -في هذا السياق- وظيفة الصحافة في المجتمع انطلاقا من تصوره للإنسان و الدولة، حيث يرى أن دور الصحافة يتمثل في تربية و إعلام و توجيه الجمهور، و أن تقوم بدور الحارس اليقظ (Watchdog) لمراقبة تصرفات الحكومة، و للقيام بمثل هذا الدور ينبغي أن تكون الصحافة حرة تمام الحرية من رقابة الحكومة.

---

[33] - سعيد بومعيزة ، " **مدخل إلى الإعلام و الاتصال** "، مرجع سابق، ص4.

[34] - المرجع نفسه، ص4.

و كان يعتقد أيضا أن الحكومة التي لا تستطيع أن تواجه انتقادات مواطنيها تستحق السقوط، و يعبر ببلاغة رائعة حول هذه النقطة بقوله :« لما كان أساس الحكومات هو رأي الناس فينبغي أن يكون الهدف الأول هو المحافظة على ذلك الحق ، و إذا خيرت بين حكومة بلا صحافة و صحافة بلا حكومة ، فلن أتردد لحظة في اختيار الثاني». [35]

وتقوم الصحافة ووسائل الإعلام بدور ووظيفة "كلب المراقبة" watchdog مما يعني مراقبتها لما يدور في المجتمع ومتابعة أداء ووظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى. ومع هذا المفهوم، نشأ مصطلح آخر يصف الصحافة بالسلطة الرابعة Fourth Estate مما يعني ان سلطة الصحافة تتنافس مع باقي السلطات في المجتمع. وكان إدموند بريك Edmund Burke أول من طرح هذا المصطلح في نهاية القرن الثامن عشر، قاصدا بذلك تنامي دور الصحافة في انجلترا ليواكب الدور الذي تلعبه السلطات الثلاث الأخرى: مجلس اللوردات، الكنيسة، ومجلس العموم.

وقد تتبدل السلطات من مجتمع إلى مجتمع، ومن وقت إلى آخر.. فمثلا تقلص وضعف دور الكنيسة في المجتمع الأمريكي – على سبيل المثال – أدى لأن تتجسد السلطات الثلاث في السلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة. وفي كل هذه الحالات، يبرز سؤال حرية الصحافة الذي يجسد طبيعة وشكل العلاقة بين الصحافة من جهة والمؤسسات الاجتماعية بما فيها الحكومات من جهة أخرى. [36]

وقد توسع سياق الفكر الليبرالي خـلال القرن التـاسع عشر مع جون ستيـوارت ميل(John Stuart MILL) الفيلسوف الإنجليزي الذي يعد أحد أعلام المذهب النفعي (Utilitarianism) الذي " يفسر المنفعة بأنها تعني التصرف الأخلاقي، و ينبغي أن تهدف إلى الخير العام و تحقيق السعادة لأكبر عدد من الناس، و قد أوجب ميل على الفرد أن يسعى لتحقيق مصلحة المجموع بنفس الروح التي يسعى بها لتحقيق منفعته الشخصية ".[37]

و كتب ميل في مؤلفه " عن الحرية " (On liberty) عن الطريقة التي يصور بها حياة الناس تحت أعين العدو و تعسف الرقابة ، و كذا منظوره إلى الضغط الذي قد يمارسه فرد واحد.

و هو يعتقد أن كسر هذا الضغط لا يتأتى إلا في ظل حركة لمختلف الأفكار العاكسة لاهتمامات كل الناس، و الصحافة الحرة مهمة جدا لتحقيق اللامركزية (Eccentricity) و ليس قمعها. [38]

لقد زادت أهمية الصحافة و مكانتها في المجتمع خلال القرن التاسع عشر، حيث ساهمت الفلسفة الليبرالية في زيادة قدرة الناس على اتخاذ القرارات المنطقية للوصول إلى الحقيقة بتوفير المعلومات من خلال صحافة تنعم بالحرية.

---

[35] – المرجع نفسه ، ص 6.

[36]–علي بن شويل القرني، **"معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة "**، مرجع سابق.

[37] – حسن عماد مكاوي ، **أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 ، ص 51.

[38]– John . STREET , **Mass media politics and democracy**, PALGRAVE, New York, 2001, P254.

وقد لخص جان كين (Keane, 1991) في كتابه "الإعلام والديموقراطية" الجدل حول حرية الصحافة في أربعة اتجاهات تاريخية تناولت هذا الموضوع: [39]

الاتجاه الديني، الذي مثله جون ميلتون في منتصف القرن السابع عشر، وفيه عارض القيود على حرية التعبير من منطلق أن الفرد – رجلا او امرأة – قد باركه الله بنعمة العقل، ومكنه من القراءة والحكم المبني على الضمير. ومن هنا فحرية الصحافة ضرورية لكونها تساعد على تطوير نوازع الخير لدى الأفراد، وينبغي أن تتعرض للاختبار بصفة منتظمة بتعريضها على آراء متباينة وخبرات منوعة..

الاتجاه السياسي، ومثله جون لوك John Locke مطلع القرن الثامن عشر، وفيه رأي أن حرية الصحافة ينبغي أن تنطلق من مبادئ حقوق الفرد الطبيعية المتمثلة في حقه أن يقرر ويختار في كل مناحي الحياة الدينية والسياسية وغيرها.. ومن حق الفرد أن ينشر ويعبر عن آرائه بدون أي قيود تفرضها الحكومات.

الاتجاه النفعي، ويمثله كل من بينثام وميل Bentham, Mill ، وكلاهما يعتقدان أنه من أجل أن يعمل النظام السياسي بشكل اعتيادي، يجب أن تكون في المجتمع ميكانيزمات تفعيل للتعبير عن الرأي العام. ويرى كل منهما أن الرأي العام هو الضمانة الرئيسة لعدم إساءة استخدام الحكم، أو إساءة استخدام التشريع في المجتمع. وهكذا فان حرية الصحافة تهيئ وتخدم التعبير عن الرأي العام. ويضيف ميل أن الشعب لا يستطيع أن ينتقد حكومته إذا لم تقدم له المعلومات كاملة عن الشخصيات التي تدير الشأن العام في المجتمع، وهذه مهمة الصحافة الحرة.

ومثل الاتجاه الرابع جون ستيورت ميل John Stuart Mill الذي انتقد المذهب النفعي، الذي جعل من حرية الصحافة ضرورة براجماتية، ويرى ميل أن التداول الحر للأفكار من خلال الرأي العام هو مطلب أساسي لمجرد الوصول إلى الحقيقة. وقد تبنى المؤسسون الأمريكيون – على وجه الخصوص – أفكار ستيورت ميل وجعلوها منطلقا لفهمهم عن دور الصحافة في المجتمع، ونادوا بالتالي بحرية الصحافة. ويعتقد الكثير أن الفكر الذي طرحه ميل في هذا الخصوص يعطيه الأبوة الشرعية للصحافة الليبرالية في العالم.

وقد أشار ثومبسون (Thompson) إلى أن هؤلاء المفكرين الكلاسيكيين قد رأوا أن حرية التعبير عن الآراء من خلال صحافة مستقلة هو الضمان الأساسي لتنوع وجهات النظر، وما يتبع ذلك من تنوير لآفاق الرأي العام. وتلعب الصحافة الحرة والمستقلة دورا محوريا في حراسة المجتمع ومؤسسات الدولة. [40]

كما يفترض فلاسفة الليبرالية أن حق كل فرد ليس الحصول على المعلومة من مصادرها فحسب، بل حقه في توصيل آرائه إلى الآخرين إيمانا بأن النظام الليبرالي يوفر سوقا للأفكار. ومن هنا كان اعتراض النظرية على احتكار الحكومة لملكية وسائل الإعلام. فكل فرد يمكنه أن يمتلك صحيفة و سوف يتوقف نجاحه أو فشله على قدرته في تحقيق الربح، و هذا الأخير يعتمد على قدرته على إرضاء الجماهير التي يخدمها. و يعد النظام القضائي صاحب الكلمة النهائية في الفصل في تعديات الحكومة على الصحافة.

إن حرية الصحافة أول ما نشأت تمثلت في صراع بين الصحافة وشكل من أشكال السلطة، كان في القرون الوسطى هو الكنيسة، ثم تحولت الى الحكومات. وباختصار فان حرية الصحافة هي الحرية من القيود، وهذا ما عبر عنه التعديل الأول First Amendment

---

[39]–علي بن شويل القرني، **"معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة "**،مرجع سابق.

[40]–Thompson. J, **The Media and Modernity**, Polity Press , London, 1995,p 238.

في الدستور الأمريكي عام 1791م، والذي يؤكد على أن الكونجرس – وهو المؤسسة التشريعية – لا يجب أن يصدر قوانين تتعارض مع حرية التعبير أو حرية الصحافة.

فوفقا للنظرية الليبرالية ينبغي أن تكون للصحافة قاعدة كبيرة من الحرية كي تساعد الناس في بحثهم عن الحقيقة، ولكي يصل الناس إلى الحقيقة عن الطريق العقل ينبغي أن تتاح لهم حرية الوصول إلى المعلومات وهو يستطيع أن يميز فيها تقدمه له الصحافة بين الحقيقة والزائف باستخدام عقله، والرقابة قبل النشر رذيلة في ظل النظرية الليبرالية لثلاثة أسباب أولها أن تنتهك الحق الطبيعي للإنسان في حرية القول وثانيها أنها تمكن الطغاة من الاستمرار في السلطة وتجعل الدولة عدوا للحرية بدلا من أن تكون حامية لها وثالثها أنها يمكن أن تعوق مؤقتا عملية البحث عن الحقيقة، عن طريق الإخلال بالتوازن في العملية الدقيقة التي عن طريقها تظهر الحرية في نهاية الأمر.

د– وظيفة الصحافة في النظرية الليبرالية:

تمارس وظيفتين أساسيتين وفقا لما ذكره سبيبرت «فالوظيفة الأولى هي الإعلام والثانية الترفيه وعندما سعت الصحافة للحصول على استقلالها المالي ظهرت الوظيفة الثالثة وهي الإعلان و المبيعات. والهدف الأساسي لوسائل الإعلام الليبرالية هو المساعدة على اكتشاف الحقيقة والمساعدة في نجاح عملية الحكم الذاتي، وباختصار إذن يبدو أن النظرية الليبرالية تعترف بست وظائف مجتمعة على الأقل هي: التنوير العام– خدمة النظام الاقتصادي والسياسي– المحافظة على الحقوق المدنية– الحصول على الربح وتوفير الترفيه. وعموما يمكن أن نلخص مضمون النظرية الكلاسيكية في قول والتر لمان «إن الحقيقة سوف تبرز من خلال النشر الحر والنقاش الحر وليس أن تقدم الحقيقة كاملة وفورية» . [41]

ويحدد ماكويل المبادئ الأساسية لهذه النظرية في : [42]

1- أن النشر يجب أن يكون حرا من أية رقابة مسبقة.

2- أن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحا لأي شخص أو جماعة بدون الحصول على رخصة.

3- أن النقد الموجه إلى أية حكومة أو حزب سياسي أو مسئول رسمي يجب ألا يكون محلا للعقاب حتى بعد النشر.

4- ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه أو الإلزام بالنسبة للصحف.

5- أن نشر الخطأ يجب حمايته بشكل مساو لنشر الحقيقة في مسائل الرأي والعقيدة.

6- عدم وجود أية قيود على جمع المعلومات بالوسائل القانونية.

7- ألا يكون هناك أي قيد على استيراد أو تصدير أو إرسال أو استقبال الرسائل عبر الحدود القومية.

---

[41]– وليام. ل. ريفرز. وآخرون، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، ترجمة إبراهيم إمام ،دار الفكر العربي ، القاهرة، 1975، ص 124.

[42]– Denis .MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, op. cit, PP 115-116.

8- يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل منظماتهم.

وجرى تطبيق النظرية الليبرالية في بريطانيا إثر متغيرات عام 1688، حيث تحولت الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية إثر انهيار النظام الإقطاعي، و طبقت أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، مع بداية صعود الرأسمالية المركانتيلية ثم الصناعية في الدول المتقدمة. وقد مارست هذه النظرية نفوذا كبيرا وهي مطبقة في أمكنة عديدة من العالم. [43]

ر- نقد النظرية الليبرالية للصحافة:

تفاقمت التحديات في خضم التجربة الليبرالية الإعلامية على أرض الواقع بعد أن أصبحت الظاهرة الإعلامية في المجتمعات الغربية عاملا محركا أساسيا في التطور الاجتماعي و الاقتصادي، حيث تعرضت النظرية الليبرالية للنقد بشكل حاد منذ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية من جانب الماركسيين الذين وضعوا عقيدة الليبرالية موضع نقاش من خلال مفهومي الحرية و الديمقراطية.

و لم يقتصر نقد النظرية الليبرالية على الاتجاه الماركسي فقط، بل جرت حوارات متعددة الأشكال داخل الفكر الليبرالي نفسه و كافة الاتجاهات السياسية نجم عنها تفسيرات جديدة للحرية تتناقض مع المفاهيم الليبرالية الكلاسيكية." فالحرية في رأي العديد من مفكري البورجوازية ليست معطى موجودا مسبقا ، بصورة تلقائية ، تحب حمايته ، بل هو إمكانية يجب العمل للفوز بها ، و بذلك تم الانتقال من مفهوم الحريات الفردية التي تقاوم السلطة ، إلى مفهوم جديد لدور الدولة التي تصبح ، على العكس ، الضامن الأخير لهذه الحريات ". [44]

سقطت- هكذا- مقولة بنيامين كونستان (Benjamin CONSTANT) الشهيرة: " الحريات هي عبارة عن مقاومات" لتحل محلها مقولة لاكوردير (LA CORDAIRE) : "بين الغني و الفقير، بين الضعيف و القوي، الحرية هي التي تضطر، و القانون هو الذي يحرر ". [45]

وذهب الكثير من علماء الإعلام والاتجاهات السياسية -من ناحية أخرى- إلى أن هذه النظرية قد جعلت الإعلام يعرف تمركزا متناميا، وفتحت مجالات واسعة للاحتكار بحيث أصبحت الصحافة أداة للسيطرة الرأسمالية على المجتمع من خلال مؤسسات ضخمة ومجموعات مالية و اقتصادية و ليس أداة لنقل المناقشة الحرة في المجتمع الديمقراطي، وعلى إثرها تآكلت إثرها المنافسة الحرة في رحاب اقتصاد سوق مفتوح. ذلك أن سوق الصحافة غدا سوقا مغلقا في نطاق تكتلات لشركات كبرى تحتكر الكلمة و الوسيلة الإعلامية على السواء. و بذلك وُجهت ضربة قاسية لمفهوم الحرية الليبرالي.

أما عن المشكلة الرئيسية التي تواجه حرية الصحافة في النظم الليبرالية فهي تتعلق بحدود هذه الحرية ، لأن الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة لهذا يرى سيبيرت (SIEBERT) بأن السؤال الذي يواجه فلاسفة النظرية هذه هو : ما هي حدود الحرية في ظل مجتمع ديمقراطي يرفض انتهاك الأفكار و المبادئ الليبرالية ؟ [46]

---

[43] - فريال مهنا، مرجع سابق، ص 74.

[44] - المرجع نفسه ، ص 76.

[45]- Francis . BALLE , **Medias et société**, 3éme édition, MONTCHRESTIEN, Paris, 1984., P 203.

[46]- بسيوني إبراهيم حمادة ، مرجع سابق ، ص 165.

أصبحت وسائل الإعلام تحت شعار الحرية تُعرض الأخلاق العامة للخطر، وتقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر، وتبالغ في الأمور التافهة من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة، كما أن الإعلام اصبح يحقق أهداف الأشخاص الذين يملكون على حساب مصالح المجتمع وذلك من خلال توجيه الإعلام لأهداف سياسية أو اقتصادية ، وكذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية ، وهنا يجب أن ندرك ان الحرية مطلوبة لكن شريطة أن تكون في إطار الذوق العام، فالحرية المطلقة تعني الفوضى وهذا يسيء إلى المجتمع ويمزقه.

لذا فإن السؤال هو كيف يحافظ الغرب على المبدأين الأساسيين لمفهوم حرية الصحافة أيا كان شكله، و في الوقت نفسه المحافظة على حماية المجتمع من هذه الحرية، والثاني هو أن يكون القضاء هو صاحب السلطة في رقابة الصحافة دون أن يسمح القانون بانتقاص الحرية الممنوحة للصحافة. [47]

3) نظرية المسؤولية الاجتماعية (The Social responsibility theory):

أ- خلفية تاريخية عن ظهور النظرية:

لقد برزت أنماط معينة من النقد العام الذي كان وما زال يوجه إلى وسائل الاتصال الجماهيري خاصة في الولايات المتحدة ويتمثل أحد أكثر هذه الانتقادات شيوعا في أن مالكي هذه الوسائل معنيون تماما باهتماماتهم الخاصة ولا تهمهم الخدمات العامة بالقدر المطلوب كم أن هناك انتقاد آخر يقف في مصاف الأول ويتمثل في الاتهام الخاص بعدم تحقيق التنويع الكافي في وسائل الإعلام وغياب المنافسة بالصورة الكافية أيضا وأن النزعة الاحتكارية تجاه ملكية السلاسل أو المجموعة الصحفية والمقترنة بالتكلفة العالية لاقتحام ميدان العمل التجاري الإعلامي يساعد في انكماش التعددية في الأفكار أو الآراء.

ويعتقد نقاد آخرون أن الطبقة الاجتماعية الاقتصادية أي الطبقة العليا تسيطر وحدها على وسائل الاتصال وهناك نقد آخر شائع لكل أنظمة وسائل الاتصال وهذا أن الشاذين وغريبي الأطوار والمخربين من الأشخاص والجماعات يمنحوننا الكثير من التفخيم وأن التوافه والجنس ومحركات الغرائز والعنف تجد اهتماما غير مناسب وغير واقعي من وسائل الإعلام.

تبنى الصحفيون في المجتمعات الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين معيار " الموضوعية " عند تغطية الأخبار و التقارير التي تعني بالبحث الموضوعي عن الحقائق، بغض النظر عن المشاعر و المعتقدات، و كان الاعتراض على تقديم التقارير الموضوعية يعد مخالفة للحقوق الدستورية، و باسم التقارير الموضوعية قدمت الصحافة الأمريكية و الغربية كل شيء و أي شيء، و قد أدى ذلك إلى ظهور تساؤلات عن الحد الفاصل بين الحرية و المسؤولية عند تغطية الموضوعات الصحفية، و من الذي يحق له أن يرسم هذا الخط؟ [48]

---

[47]- المرجع نفسه ، ص 165.

[48]- حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص68-69.

إن الامتداد العارم للإحساس بالحرية في الأنظمة الليبرالية للإعلام قد شمل التحرر من أية مسؤولية تجاه عامة الناس و انطوت على المغالاة في تقديم مواد الجريمة و الجنس و العنف و اقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة ، و نشر الإشاعات و الأكاذيب عن فساد المسؤولين الحكوميين ... إلخ.

و تضافرت **عوامل** متعددة أدت إلى ميلاد نظرية المسؤولية الاجتماعية من بينها : [49]

أ- الثورة التكنولوجية و الصناعية و هذه الثورة لم تغير وجه الحياة في الولايات المتحدة – مهد النظرية – فقط و لكن هذه الثورة أثرت على طبيعة الصحافة ذاتها.

ب- النقد المرير الموجه للصحافة و لوسائل الإعلام بالنسبة لنمو حجمها و زيادة احتكاراتها و أهميتها مما جعلها عامل ضغط حتى على الحكومة نفسها و ربما يؤدي إلى عرقلة إجراءاتها.

ج- الجو الفكري الجديد ... الذي عبر فيه بعض المفكرين عن شكهم في الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية الحرية بجوانبها المطلقة.

د- إرساء قواعد المهنة الصحفية خصوصا بعد اشتغال كثير من المفكرين و المتعلمين على مستويات عالية بهذه المهنة.

ب- مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت هذه النظرية إلى الوجود في بعض الدول الديمقراطية في منتصف القرن العشرين فحقيقة المجتمع الجماهيري جعلت الكثيرين من المفكرين يخلصون إلى أن الحرية المطلقة للأفراد يمكن أن لا تكون شيئا ممكنا.[50] فهذه النظرية لا تشكل معلما نظريا بقدر ما تعتبر تعديلا أو تكييفا لمبادئ الحرية الإعلامية وتوجيهها لخدمة المجتمع في إطار أخلاقيات الممارسة المهنية التي تضمن في النهاية أسلوبا للعمل والأداء يخدم حرية الفرد والمجتمع معا.

وقد تم الإعلان عن هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل" لجنة حرية الصحافة "(Commission of freedom of the press) المتشكلة عام 1942 من أشخاص لامعين من خارج المجال الإعلامي، وتأجلت في البروز لعام 1947 و كان يترأسها رئيس جامعة وذلك للكشف عن البيئة والظروف التي تعيشها الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد مدى نجاحها أو إفلاسها و البحث فيما إذا كانت حرية الصحافة غير محددة في ظل ما تتعرض إليه من ضغط رقابة المعلنين أو القراء أو المالكين أو المشرفين على تسييرها .

و وضعت هذه اللجنة تقريـــرا في عام 1947 بعنوان " صحـافة حرة و مســؤولة " (A free and responsible press). [51]

---

[49]- أحمد بدر و عبده غريب، **الاتصال بالجماهير، بين الإعلام والتطويع والتنمية**، دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 223.

[50]- المرجع نفسه، ص 26-27.

[51] - Claude – Jean .BERTRAND, op.cit, P13.

و أشارت هذه اللجنة التي سميت فيما بعد بـ " لجنة هاتشينز "(*) في تقريرها الذي أشرف عليه وليام هوكينغ (William. E. HOCKING). [52] إلى العلاقة الواصلة بين الصحافة و المجتمع و ركزت على الحاجة إلى صحافة مسؤولة اجتماعيا. لأن الصحافة باعتبارها تنعم بوضع متميز. في ظل المجتمع الديمقراطي ، ملزمة بأن تكون مسؤولة إزاء المجتمع بتحقيق وظائف معينة تلبي حاجياته في النظام الليبرالي. لهذا وضعت لجنة " حرية الصحافة " [53] بعض المتطلبات يمكن عن طريقها قياس مدى قيام الصحافة بمسؤوليتها : [54]

المتطلب الأول : أن تقدم الصحافة عرضا حقيقيا و شاملا و مستنيرا للأحداث الجارية في سياق يعطي لها معنى، و يعني هذا أن تفرق الصحافة بين الرأي و الخبر.

المتطلب الثاني : أن تعمل الصحافة كمنتجة لتبادل الآراء، و هذا يعني أن تعمل الصحافة كناقل و معبر عن المناقشات العامة و وجهات النظر المتعارضة.

المتطلب الثالث : أن تمثل الصحافة الجماعات التي تكون المجتمع كافة و أن تعكس القوى السائدة فيه.

المتطلب الرابع : أن تكون الصحافة مسؤولة عن تمثيل و توضيح أهداف و قيم المجتمع.

وجاء في تقرير لجنة هاتشينز : " أن هناك تناقضا بين الفكرة التقليدية لحرية الصحافة و بين المقابل الضروري لها ألا وهو المسؤولية، فالمسؤولية –كاحترام القوانين – ليست في حد ذاتها معرقلة للحرية ، بل على العكس ، يمكنها أن تكون التعبير الأصيل عن حرية إيجابية.

و تحتج المسؤولية على حرية اللامبالاة ،حيث يحدث كثيرا اليوم أن تكون حرية الصحافة ليست سوى تعبيرا عن اللامسؤولية الاجتماعية. يجب على الصحافة أن تدرك أن اندفاعها الانفعالي و أخطاؤها لم تعد تخص الحقل الخاص بل أصبحت تمثل أخطارا عامة. وإذا انخدعت الصحافة، فهذا معناه أنها بدورها قد خدعت الرأي العام.

لم يعد من الممكن أن نعطي الصحافة حق ارتكاب الخطأ.. و نحن نجد أنفسنا أمام معضلة حقيقية : "الصحافة يجب أن تبقى نشاطا حرا و خاصا، أي إنسانيا و قابلا للخطأ، و في الوقت نفسه، لم يعد لها الحق في أن تخطئ لأنها تقدم خدمة عامة ".[55]

و أضافت اللجنة أن وسائل الإعلام ربما تكون القوة الوحيدة المؤثرة ، في عالم اليوم في تشكيل الثقافة الأمريكية و قيادة الرأي العام، و أن مسؤولية الصحافة تقتضي مراعاة الدقة، خدمة لكل فئات المجتمع ،وتقديم صورة صادقة عن مختلف جماعاته وأنشطته، و إتاحة الأخبار و الآراء على نطاق واسع لكل الناس، وأضاف تقرير اللجنة انه إذا كانت الملكية الخاصة لوسائل الإعلام لا تمارس عملها بمسؤولية، فان اللجنة تقترح أن تقوم الحكومة الأمريكية بتنظيم عمل وسائل الإعلام. [56]

(*) – نسبة إلى من يترأسها روبرت .م هاتشينز (Robert .M HUTCHINS) رئيس جامعة شيكاغو.

(52) – أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد.

(53) – فريال مهنا ، مرجع سابق ، ص 78.

(54) - بسيوني إبراهيم حمادة ، مرجع سابق ، ص 167.

(55) - المرجع نفسه ، ص 167.

(56) - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 71.

وكتب سيبرت –كذلك– عن دور الحكومة في نظرية المسؤولية الاجتماعية حيث يقول: « تتأسس هذه النظرية على الحكومة التي لا يجب أن تقيد الحرية، بل لابد أن تحميها لأن دور الحكومة يجب أن يكرس لحماية حرية مواطنيها لأن أفعالها مضبوطة بقوانين تمنعها من التجاوزات ». [57]

ويتضح اختلاف علاقة الصحافة بالحكومة في ظل المسؤولية الاجتماعية مقارنة بوضعها في ظل النظرية الليبرالية التي تطورت في ظروف كانت الدولة فيها بمثابة العدو الرئيسي للحرية، ومن ثم كان مفهوم الحرية لدى جون ستيوارت ميل هو التحرر من قبضة الحكومة. أما نظرية المسؤولية الاجتماعية، فترى أن الحكومة باعتبارها أقوى قوة حقيقية تحتكر القوى المادية في المجتمع المعاصر هي الجهة الوحيدة التي يمكن أن تضمن عمل وممارسة الحرية بكفاءة داخل المجتمع. ومعنى هذا أن تدخل الحكومة لحماية حرية الصحافة مطلوب على أن يكون ذلك بحذر، ذلك أن أي مؤسسة قادرة على تشجيع الحرية هي كذلك قادرة على تحطيمها. وتكون بذلك الصحافة في ظل المسؤولية الاجتماعية متحررة من كل عناصر الإكراه (free from compulsion) على الرغم من أنها ليست متحررة من كل الضغوط (Pressures)، كما أنها حرة في تحقيق الأهداف المنوطة بها، وهي حاجات المجتمع. ولتحقيق غاياتها يجب أن يكون لديها التسهيلات الفنية والقوى المادية و القدرة على الوصول إلى المعلومات. [58]

ويلخص ما كويل (D.MC QUAIL) المبادئ الرئيسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية كما، يلي: [59]

1- هناك التزامات معينة للمجتمع يجب أن تقبلها وسائل الإعلام.

2- إن تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

3- قبول هذه الالتزامات وتنفيذها يتطلب التنظيم المهني الذاتي لوسائل الإعلام في إطار القوانين و المؤسسات القائمة.

4- يجب أن تتجنب وسائل الإعلام بأي حال – في النشر والإذاعة – ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى ويثير الأقليات في المجتمع.

5- تعدد الوسائل الإعلامية يعكس تنوع الآراء في المجتمع، وحق الأفراد في الرد والتعليق في مختلف وجهات النظر.

6- الالتزام بالمعايير السابقة يجعل الجمهور والمجتمع يتوقع إنجازا راقيا، وبالتالي فإن تدخله في هده الحالة يستهدف تحقيق النفع العام.

ج- نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية:

---

[57] - Denis .MC QUAIL, **MC Quail's Mass communication theory**, op. cit ,p171.

[58] - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 167.

[59] - محمد عبد الحميد ، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، "ط1 ، مرجع سابق، ص 343-344.

يجب ألا تقل مسؤولية الصحفيين أو المهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع و الإعلان.

قد جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية كمجموعة أفكار تهدف من خلالها إلى إصلاح أوضاع الصحافة في حينها و الإعلام بصفة عامة في المجتمعات الغربية و من داخل النظام الليبرالي ذاته. كما أن مجمل ما طرحته من أفكار لم تتح له فرصة التنفيذ إلا قليلا أو إن لم نقل بشكل كامل، فقد نظر الصحفيون الأمريكيون إلى هذه الأفكار على أنها تمثل اتجاها نحو الاشتراكية. ويظهر أن هناك تصور مبهم وغامض عن المشكلات الحقيقية لوسائل الإعلام فالمسؤوليات التي وضعتها لجنة هاتشينز مسؤوليات غير واقعية تعكس خيالات المثقفين غير العملية[60].

و أثار تقرير لجنة هاتشينز جدلا واسعا في الدول الغربية باعتباره ينطوي على تهديد الاتصال الحر المفتوح، و على الرغم من أن العديد من الصحفيين الغربيين يدافعون عن المسؤولية الاجتماعية للصحافة باعتبارها أمرا تقليديا لا سبيل إلى مناقشته ، إلا أنهم يرون دور الحكومة في إجبار الصحف على ذلك اتجاها ينطوي على خطر يهدد في النهاية حرية الصحافة. [61]

و نتفق مع محمد عبد الحميد عندما يقول : « إن هذه المبادئ لا تشكل إطارا نظريا ذا حدود و خصائص متميزة عن غيره من الأطر النظرية و لكنه في الحقيقة تقييد لمبدأ الحرية المطلقة بما لا يجعلها تصطدم مع الحاجات و المتطلبات الاجتماعية للمجتمع ككل، أو بمعنى أصح إدخال المشروع الفردي تحت مظلة المشروع المجتمعي دون أن تتعارض أو تتصارع مصالح الفرد مع المجتمع أو العكس، لذا نجد أن مبادئ المسؤولية الاجتماعية للإعلام شعار لكل النظم و المجتمعات بصرف النظر عن الفكر السياسي الذي تنتمي إليه مهما كان مستوى التباين بين الشعارات و التطبيق في هذه النظم و المجتمعات ». [62]

ويضيف محمد عبد الحميد أيضا بقوله: « إذا نظرنا إلى النظم الإعلامية من خلال المواثيق التشريعية أو المهنية لوجدنا جميعها تتبنى نفس المبادئ السابقة، أي تتبنى نظرية المسؤولية الاجتماعية بالمفهوم المذكور بما لا يضع حدودا من الناحية بين النظم الإعلامية في الدول المختلفة على الرغم من التباين الواضح بين النظرية والتطبيق أو الممارسة في مجالات عديدة من حركة النظم الإعلامية. [63]

إن نظرية المسؤولية الاجتماعية لا تختلف عن النظريات الأخرى، فيمكن القول أنها نظرية لا تضيف جديدا ولا تقف وحدها كنظرية متميزة، ذلك أن الصحافة أو وسائل الإعلام في ظل أي من النظريات المختلفة مسؤولة اجتماعيا إذا ما حققت متطلبات القيم والمعايير السائدة في أي مجتمع وحينما لا يعكس أي نظام إعلامي فلسفة بلاده السياسية حينئذ يمكن أن يتهم بعدم المسؤولية. ففي الولايات المتحدة يتعين على النظام الإعلامي أن يكون مسؤولا من الناحية الاجتماعية، ولكن النظرية السياسية السائدة هناك تفترض وجود مجال للمعارضة والآراء المخالفة ليس فقط على مستوى الأشخاص وإنّما على مستوى المؤسسات الصحفية ومن هنا فإن النظام الإعلامي لن يكون متجانسا في رؤيته للمسؤولية الاجتماعية التي هي مجال للجدل بين التيارات السياسية المتعارضة. [64]

---

[60]– جون ميرل ورالف لونيشتاين، مرجع سابق، ص 206-207.

[61] - حسن عماد مكاوي ، مرجع سابق ، ص 169.

[62] – محمد عبد الحميد ، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير** ، ط 1، مرجع سابق، ص 343-344.

[63]– المرجع نفسه، ص 343-344.

[64]–حمدي حسن، مرجع سابق، ص 169-170.

4) النظرية السوفياتية للإعلام (Soviet media theory):

وتدعى في تصنيف سيبرت بالنظرية الشيوعية (Communist theory) التي جرى تطبيقها في الاتحاد السوفيتي في بدايات القرن العشرين و امتدت إلى أوروبا الشرقية بعد عام 1949. كما امتدت إلى جزء كبير من دول العالم الثالث في الستينات.

ت- المرجعية الفلسفية للنظرية السوفياتية للإعلام:

و اشتقت هذه النظرية إيديولوجياتها من أفكار ماركس و إنجليز ، و أحكام التطبيق التي وضعها لينين و ستالين بحيث تسيطر الدولة على وسائل الإعلام باسم الشعب عن طريق التحكم في مصادرها و مواردها الطبيعية و المادية .. ومن ثم لم يعد هناك وسائل إعلام يملكها الأفراد لأنها تعكس الإيديولوجية السوفياتية الرسمية.

و قام الباحث ويلبرشرام (Wilber SCHRAMM) بتحليل النظرية السوفياتية للإعلام، وهو يقول بأن السوفييت لا ينظرون إلى وسائل الإعلام الجماهيري على أنها سلطة رابعة تراقب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تنشر أخبار هذه السلطات وتنقد أعمالها كما تفعل أجهزة الإعلام في الغرب، ولكن وسائل الإعلام الجماهيري تعتبر- ومنذ الثورة البلشفية سنة 1917- أداة جماعية للدعاية والترويج للإيديولوجية الشيوعية... [65]

و تعتبر وسائل الإعلام السوفياتية مسؤولة وحرة كذلك و لكن مفهومها و استخدامها لمفهومي المسؤولية و الحرية يختلف عن منظور الاتجاه الإعلامي الغربي الذي يعتبر وسائل الإعلام السوفياتية أدوات في يد الدولة و تكون بالتالي بعيدة عن استمتاعها بالحرية غير أن الموقف الرسمي السوفياتي يؤكد أن الإعلام السوفيتي هو أكثر ألوان الإعلام حرية في العالم و ينظر إلى وسائل الإعلام الغربية على أنها أدوات في يد الطبقة الرأسمالية.

إن الحرية كما جاءت بها نظرية حرية الإعلام الماركسية تعتني بحرية الشخص كوحدة استهلاكية للإعلام فهي داخل المفهوم الغربي إحدى الميادين التي ينشأ فيها الصراع بين الغني والفقير والتي يبرز المال فيها كقوة تستسمح لنفسها كل شيء فهي بهذه الصفة سلاح آخر بين أيدي رؤوس المال يستعمل لتوجيه الرأي العام بدعوى الحرية عند الغربيين شكلية أكثر منها حقيقة فهي تحوّل لمن بيده السلطة والهيمنة الحق في تقوية هذه السلطة وهذه الهيمنة على حساب الضعفاء وعلى هذا فإنك إذا وضعت الغني والفقير في حد سواء وقلت لهما أنكما حرّ أن في أن تفعلا ما تشأن فإن الغني يستطيع أن يفعل ما لا يستطيع الفقير حتى أن يجعله في خدمته ويحدد من حريته.

ويرى الماركسيون أن الحالة إذا كانت على هذه الصفة فإنه من العدالة أن نطالب أولا قبل كل شيء بتحرير الإنسان من جميع القيود والعراقيل التي وصفها المجتمع أمامه حتى يستطيع أن يستفيد حقيقة من الحرية، وإن الدولة تحت قيادة الحزب هي التي تستطيع أن تضمن هذا التحرر والإعلام يساعد الدولة في هذه المهنة وتلك هي وظيفته.

ث- دعائم النظرية الماركسية للصحافة:

هذا هو موقف الماركسية من الحرية وحرية الإعلام ولقد قام ليلنين بشرح هذا الموقف وركز اهتمامه على الدعاية وعلى الدور الذي تقوم به في شرح المبادئ الماركسية وفي تجنيد الجماهير واستمالتها إلى المذهب الماركسي وقام بتنظيم هذا الميدان تنظيما دقيقا ولتقديم النظرية

---

[65] - أحمد بدر وعبده غريب، مرجع سابق، ص 288.

الماركسية للإعلام فيما يلي إلى أربعة نقاط[66]: القاعدة الفلسفية ،تنظيم الدعاية ، المنهج و الوسائل.

1– القاعدة الفلسفية: إن التحرر الذي يشير إليه الماركسيون هو في الحقيقة شعور الإنسان بالوضعية التي يعيش فيها وشعوره بضرورة تغيير هذه الوضعية تغييرا جذريا وهذا الشعور يجعل الإنسان في ثورة مستمرة، وهذا الشعور يجعل الإنسان يعيش في ثورة مستمرة ، والإنسان كعضو في المجتمع يحسن بنوعين من الشعور: الشعور الحقيقي الذي يعيشه الشخص في وقت معين، نظرا لثقافته وللوسط الذي يحيط به والنوع الثاني هو ما يسميه الماركسيون بالشعور الممكن أو المنتظر وهو شعور يتهيأ له الإنسان.

2–تنظم الدعاية: ونظرا للأهمية التي يوليها الماركسيون للدعاية والإعلام فإنهم اعتنوا اعتناء كبيرا، بتنظيم دعايتهم وتوفير ما أمكن من الوسائل لأداء دورها بصفة فعالة والتنظيم الماركسي يعتمد على التمييز بين ثلاثة أنواع من النشاط: الإعلام، التحريض، الدعاية.

أ– الإعلام: فهو أساس الدعاية لأنه لا يمكن أن يكون للدعاية أثر إذا لم يقم الإعلام بدوره كمخبر وموزع للمعلومات وكذلك كمصدر للمعلومات، فالإعلام بالمفهوم الماركسي هو عملية نشر للخبر بصفة مجردة لتستغله الدعاية. والخبر الذي تنقله وسائل الإعلام يسير في اتجاهين من أسفل إلى فوق حتى يكون القادة على علم الجمهور ويستطيعون بذلك توجيه دعايتهم وهو كذلك يكون من فوق إلى تحت بحيث يكون المواطنون على علم بما يهمهم ويهم البلاد وبذلك يكونون مهيئين لقبول المعلومات.

ب– التحريض (agitation): هو إقناع الجماهير باتخاذ موقف ينطبق مع الدعاية وهو يعتمد على نشر أجزاء المعلومات وإقامة جدال ونقاش واسع حتى يطلع عدد كبير من الناس ومن يقوم بالتحريض يسمى المحرض، ومهنته أن يتصل بالناس ويتكلم معهم ويخطب بينهم ويدعوهم لإظهار غضبهم وسخطهم أو تأييدهم وتشجيعهم ، والمحرض يستغل الأحداث وينير الجماهير حسب الخطة التي تثيرها الدعاية.

ج– الدعاية: وهي تعتمد أولا قبل كل شيء الإقناع والشرح وتنطلق من الأحداث وهي تتوجه إلى عدد قليل من الناس ومن بينهم المحرضون.

3– المنهج والوسائل: يعتمد المنهج الماركسي على طريقتين: الكشف السياسي ونشر المعلومات: [67]

أ – الكشف السياسي: وهي طريقة تحتوي على منطلق وغاية، فالمنطلق هو وقوع حدث ولو كان تافها والكشف عن الحقائق والنوايا العميقة التي ينطوي عليها الحدث، والغاية هي القضاء على المنافس السياسي وإقامة البرهان على نجاعة المبادئ الماركسية وقد استعمل هذه الحزب الماركسي الروسي قبل الثورة وأثناءها وبعدها.

ب– نشر الشعارات (mots d'ordre): الشعار هو التعبير اللّفظي عن مطلب أو مطالب في مرحلة معينة من الثورة، ولقد امتاز التاريخ السوفياتي بظهور شعارات مختلفة تعبر كل واحدة عن مطلب من مطالب الجماهير. والشعار ليس هو إثارة الجماهير بدون جدوى بل هو تجسيم لرغبات الجماهير التي تعبر عنها الخطة السياسية. ويستعمل الماركسيون لنشر الشعارات جميع الوسائل، فيوجد لديهم مركز عام لجمع المعلومات وتتبع الأحداث التي تقع في مختلف أنحاء البلاد وهذا المركز يسجل الأحداث بواسطة خريطة تسمّى "خريطة

---

[66]– زهير إحدادان، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 59.

[67]– المرجع نفسه ، ص 60–62.

التغيرات السياسية"(carte météorologie politique). [68]

ج- مبادئ النظرية الاشتراكية للصحافة:

تقوم النظرية الاشتراكية للإعلام أو الصحافة على دعائم أساسية هي: ملكية الشعب لوسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية؛ وربط مؤسسات ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية بالمجتمع الاشتراكي، ربطاً وثيقاً؛ وتحديد دور إيجابي يلتزم به جميع العاملين في الميدان الإعلامي. وبهذا الوضع وتطبيقاً لهذه الأفكار فإن الصحافة التي تؤمن بهذه الفلسفة هي صحافة واقعية لا عناية لها إلا بالموضوع أو الموضوعية الأكاديمية، لذلك فهي تؤمن بالواقع الملموس من المكاسب التي تحصل عليها الطبقة الكادحة. وتضع المسؤولية العامة اتجاه الطبقة أولاً والحرية ثانياً. وعلى هذا الأساس أصبح للحرية الصحفية في النظام الاشتراكي معنى مخالفاً تماماً لمعناها في النظام الرأسمالي، ووفقاً لمصالح الطبقة الكادحة فإن النظام الإعلامي الاشتراكي: يؤمن بحرية القول؛ وحرية الاجتماع بما في ذلك الاجتماعات الشعبية؛ وحرية التجمع أو المواكبة أو التظاهر لتحقيق غرض معين. [69]

و توالى إصدار القوانين التي ترسخ حق الدولة في احتكار وسائل الإعلام و منها قانون شباط 1918 الذي يقضي باحتكار الدولة لكل المطابع و المنشورات و الراديو. و تم تأسيس القيادة العامة للأدب و النشر مهمتها الإشراف على الرقابة المسبقة على المنشورات الأجنبية. [70]

و يرى ستالين أن الحرية الفعلية لا تتحقق إلا إذا تم القضاء على الاستغلال و انتهى ظلم فريق من الناس لفريق آخر، إن الحرية الحقيقية توجد إذا اختفت البطالة و انعدم التوسل و اطمأن الأفراد على أرزاقهم في يومهم و غدهم. [71]

و يتجلى موقف ستالين بتركيزه على القاعدة المادية للحرية أما لينين فكان يرى أن الحرية المطلقة مستحيلة...فالدولة هي التي تسمح بممارسة حرية الصحافة و التعبير من أجل تدعيم الاشتراكية، و لكنها تنكر هذه الحرية على أعداء الاشتراكية.

و يحدد ماكويل مبادئ هذه النظرية فيما يلي : [72]

1- إن وسائل الإعلام يجب أن تخدم مصالح الطبقة العاملة، و تكون تحت سيطرة هذه الطبقة.

2- لا للملكية الخاصة لوسائل الإعلام.

3- إن وسائل الإعلام يجب أن تخدم وظائف إيجابية للمجتمع، عن طريق التنشئة الاجتماعية، و التعليم و الإعلام و التعبئة.

4- إن وسائل الإعلام يجب أن تستجيب لرغبات و احتياجات جمهورها و لكن في إطار المهمة الأساسية لها في المجتمع.

5- من حق المجتمع فرض الرقابة، و الإجراءات و القيود القانونية الأخرى لمنع نشر أية أفكار أو العقاب على النشر ضد الاشتراكية.

---

[68]- المرجع نفسه، ص 63.

[69]-محمد البخاري، "**العلاقات العامة الدولية الدبلوماسية الشعبية ونظريات الاتصال والإعلام الجماهيرية**"، http://muhammad-2009.blogspot.com/2009/12/blog-post_03.html، تاريخ الزيارة: 2013/12/22.

[70] - أحمد بدر وعبده غريب، مرجع سابق، ص 86.

[71] - المرجع نفسه ، ص 86.

[72]- Denis. MC QUAIL, **Mass communication theory**: **An introduction**, op. cit, P 119.

6- أن وسائل الإعلام يجب أن تعكس وجهة نظر كاملة و موضوعية و للمجتمع و العالم طبقا للمبادئ الماركسية اللينينية.

7- الصحفيون هم مهنيون مسؤولون تتماشى أهدافهم و مثلهم مع المصالح الأساسية للمجتمع.

و قد استمرت الأنظمة الشيوعية و تلك التي تخضع لنفوذها، في اعتماد هذه النظرية الإعلامية. و لم تتعرض النظرية للتبديل أو التعديل في ضوء التجربة الطويلة و تداعياتها و نتائجها إلا بتفكك الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد يخدم هدفا محدد هو سيطرة الطبقة العاملة على مستوى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة و على مستوى العالم.

د- النظرية الإشتراكية للصحافة والمتغيرات الدولية:

يعني الارتباط الوثيق بين هوية النظام الاتصالي و النظام السياسي الاجتماعي أن إحداث أي تغيير جوهري في أي من النظامين الاتصاليين اللذين كانا سائدين على المستوى الدولي، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حدث تغيير في طبيعة النظام السياسي و الاجتماعي في أي من المعسكرين الغربي و الشرقي. فالخطورة الأساسية في انهيار الاتحاد السوفياتي هي ضعف و تقهقر جهازه الاتصالي و الإعلامي أمام انفجار الثورة التكنولوجية بالغرب التي مست كافة نواحي الحياة، يضاف إليها قدرات و إمكانيات إنتاجية للرأسمالية الغربية.

وقد بدأ انهيار النظرية الشيوعية عقب بروسترويكا جورباتشيف كمحاولة بناء أسس جديدة سياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية للمجتمع السوفياتي. واتخذ جورباتشوف(GORBACHEV)" الجلاسنوست" العلنية أو المكاشفة أو المصارحة و هدفها خلق قوة دفع للجماهير السوفياتية للمساعدة في مواجهة و إضعاف القوى المعارضة للبروسترويكا و مشاركتها في عملية البناء الجديد. حيث أن وسائل العلنية (الجلاسنوست) هي بالضرورة وسائل الإعلام بمختلف أنواعها. [73]

و قد أكد كثير من الباحثين تفوق المعسكر الغربي في ميدان تكنولوجيا الاتصال على المعسكر الشرقي و منهم بريـزنسـكي (M.BREZEZINSKI) في مؤلفه «المجتمع التكنيتـروني " (La société technétronique) قائلا: « أن تراجيديا الاشتراكية كمفهوم عالمي قد تجلى مبكرا جدا و متأخرا كثيرا في الوقت ذاته ».[74] فهو مبكر جدا على أن يصبح مرجعا أو مصدرا لتدويل حقيقي، و ذلك لضعف الترسانة التكنولوجية لوسائل الاتصال و التي لم تكن كافية لإرساء مفهوم عالمي للعالم. و لقد أتت الاشتراكية متأخرة جدا عن الغرب المصنع ، لأن استيقاظ البشرية كان فقط بنمو الوعي القومي و مفاهيم الليبرالية المصلحة للدولة التي قد سبقت ظهور الاشتراكية و توصلت إلى تحقيق الإصلاح بفضل الدولة-الأمة (Etat-nation).

يعتبر المشهد الجديد للعالم تعبيرا صادقا و حقيقيا عن مصدر النظرية السوفياتية للإعلام التي ضعفت أو اختفت في ظل عالم يستجيب لمقتضيات و قواعد العولمة و يتجه نحو الليبرالية و الرأسمالية.

5) النظرية التنموية للإعلام (Development media theory):

---

[73] - فاروق أبوزيد ، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مطابع الأخبار ، جامعة القاهرة ، 1991 ، ص 181.

[74]- Armand . MATTElART, **La Communication – Monde** : **Histoire des idées et des stratégies**, série Histoire contemporaine, LA DECOUVERTE, Paris, 1992, P174.

إذا كانت نظريات الصحافة الغربية قد ركزت على الحقوق والحريات والتأثيرات السياسية لوسائل الإعلام فإن النظريات التي اهتمت بتفسير واقع الأنظمة الإعلامية في الدول النامية قد ركزت على طبيعة الدور الذي ينبغي أن تسهم به وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة.

ت- معنى الصحافة التنموية:

تعرف صحافة التنمية حسب ليونارد سوسمان (Leonard SUSMAN) بأنها تركيز الصحفيين الموضوعيين على أخبار أحدث التطورات في مجالات التنمية المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية وتحقيق الوحدة الوطنية . وتتطلب صحافة التنمية من الصحفي كما يقول نارييندر أجاروالا أن يتفحص بعين ناقدة ويقيّم ويكتب عن مدى ارتباط المشروع التنموي بالحاجات المحلية والقومية ويتفحص الاختلافات بين الخطة وتطبيقها والاختلاف بين آثارها على الناس في تصريحات المسؤولين وبين آثارها الفعلية ونلاحظ هنا التناقض بين الاستخدام الحكومي للصحافة في خدمة التنمية وبين الدور الرقابي للصحافة في ظل السيطرة الحكومية بتراجع النقد وتتحول أخبار التنمية إلى دعاية سياسية للحكومة وقيادتها . [75]

ويعترف ماكويل بصعوبة وضع بيان عام أو توصيف وضع وسائل الإعلام في الدول النامية بسبب الاختلاف الكبير في الأوضاع الاقتصادية و السياسية أو مع ذلك فإنه من الضروري أن نقوم بمحاولة بسبب عدم قدرة النظريات الأربع لسيبيرت وزملاءه على توصيف أوضاع الإعلام في العالم الثالث وعدم انطباقها على هذه المجتمعات . ويرى ماكويل أن المصدر الأساسي الذي يمكن منه استقاء الأفكار حول أوضاع الإعلام في الدول النامية هو تقرير اللجنة الدولية للإعلام (لجنة ماكبرايد1980).

ث- دعائم النظرية التنموية للصحافة أو الإعلام:

ترتبط هذه النظرية بأوضاع الدول النامية، وتعكس الدور المتوقع من وسائل الإعلام في المجتمعات النامية. ويرى مكويل (McQuail) أن هناك تقاربا بين الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام وفق النظرية الشيوعية والدور الذي يقوم به الإعلام في الدول النامية في كون النظريتين تسعيان إلى تأكيد قيام الإعلام بواجبات سياسية واجتماعية لخدمة المصلحة العليا في المجتمع. وبعكس ما تشير إليه النظرية الليبرالية، فان النظرية التنموية تتوخى المعالجة المتأنية للأخبار المثيرة، وترى أن نشرها وبثها ربما يأتي بنتائج سلبية على المجتمع أو على الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل خاص. [76]

ولا يؤمن الإعلام التنموي بمقولة إن الأخبار السيئة هي أخبار جيدة من وجهة النظر الإعلام (bad news is good news) لأنه يستدعي عناوين كبيرة ومساحات وصفحات كثيرة من التغطية الإعلامية. وفي المقابل، تتجه وسائل الإعلام التنموية إلى مفهوم التغطيات الإيجابية، أو ما يسمى بالإخبار الجيدة (good news) نظرا لكونها تدعم الأوضاع الداخلية في تلك المجتمعات، وتعطي أولويات رئيسة للثقافات المحلية. وقد تعرضت النظرية التنموية للنقد من أنصار النظريات الليبرالية على خلفية أن كل ما تقوم به وسائل الإعلام في الدول النامية طبقا لهذه النظرية ليس إلا رقابة مباشرة وتشويشا على مصداقية وسائل الإعلام. و هذا ما حدا بوكالات

---

[75] - "**نظريات الصحافة و العالم الثالث**"، http://www.pressliberty.4t.com/HTML_FILES/1-2-2.htm -، تاريخ الزيارة2013/12/12،

[76]-علي بن شويل القرني، مرجع سابق.

الأنباء العالمية ووسائل الإعلام الدولية إلى إهمال الأخبار والتقارير التي تأتي من وسائل الإعلام في الدول النامية، بحجة أنها مواد دعائية لا تستحق النشر أو البث. [77]

يطلق محمد سيد محمد على النظرية التنموية (النظرية المختلطة) ، حيث يرى أن نظم الإعلام في الدول النامية تشكل خليطا من النظريتين الليبرالية و الشمولية (السلطوية و الشيوعية) و هذا النظام هو ثمرة التجارب المريرة للبلدان في البحث عن طريق ديمقراطي جديد بين ظروف محلية و دولية بالغة التعقيد. [78]

ج- مهام وسائل الإعلام في نظرية التنمية وأهم مبادئها:

وفق هذه النظرية تتلخص مهام وسائل الإعلام في عملية التنمية في النقاط التالية : [79]

- تشكيل اتجاهات الشعب وتنمية هويته الوطنية .
- مساعدة المواطنين على إدراك أن الدولة قد قامت بالفعل على أداء التزاماتها على الوجه الأكمل.
- انتهاج سياسات تقررها الحكومة بهدف المساعدة في تحقيق التنمية الوطنية.
- تشجيع المواطنين على الثقة بالمؤسسات والسياسات الحكومية مما يضفي الشرعية على السلطة السياسية ويدعم مركزها .
- الإسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي من خلال تجنب الصراعات السياسية والاجتماعية وإحباط أصوات التشرذم والتفرقة والتخفيف من التناقضات في القيم والاتجاهات بين الجماعات المتباينة .
- المساعدة في الاستقرار والوحدة الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية.
- إبراز الإيجابيات وتجاهل السلبيات وتقليل حجم النقد إلى حجمه الأدنى .

وأهم مبادئ هذه النظرية حددها ماكويل كالآتي: [80]

1- أن وسائل الإعلام يجب أن تقبل وتقوم بدورا إيجابي في إنجاز أهداف التنمية طبقا للمسار الذي تحدده السياسة القومية.

2- إن حرية وسائل الإعلام يمكن أن تتعرض لفرض القيود عليها طبقا للأولويات الاقتصادية والاحتياجات التنموية للمجتمع.

3-يجب أن تعطي وسائل الإعلام الأولوية في مضمونها للغة والثقافة القومية.

4- يجب أن تعطي وسائل الإعلام الأولوية للأخبار والمعلومات للارتباط مع الدول النامية الأخرى المنغلقة جغرافيا و ثقافيا وسياسيا.

5-إن الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام عليهم مسؤوليات مثلما لهم حريات في جمع المعلومات ونشرها.

7- تحقيقا لأهداف التنمية يكون للدولة الحق في التدخل وتقييد نشاط وسائل الإعلام وفرض الرقابة عليها، و تقديم الإعانات لها، والسيطرة المباشرة عليها.

---

[77]-المرجع تفسه.

[78]-فضيل دليو ، **وسائل الاتصال و تكنولوجياته** ، منشورات جامعة منتوري - قسنطينة ، الجزائر ، د.ت ، ص 46 -47.

[79]- "**نظريات الصحافة و العالم الثالث**"، http://www.pressliberty.4t.com/HTML_FILES/1-2-2.htm -، مرجع سابق.

[80]- Denis. MC QUAIL, **Mass communication theory** : **An introduction**, op. cit , p121 .

وتأسيساً على ذلك تبرز قضية سوء استخدام صحافة التنمية خاصة في إطار الاحتكار الحكومي للصحف حيث تتحول طاقات الصحف لخدمة هدف تدعيم مركز السلطة السياسية وتصبح أهداف التنمية الوطنية ذات أهمية ضئيلة وتتحول حرية الصحافة كما يشير جراهام مايتون لتبدو نوعاً من الترف الفكري في نظر المتحمسين لمفهوم صحافة التنمية. [81]

إن المشهد الأساسي الذي يحكم النظم الإعلامية في الدول النامية هو التبعية: التبعية للسلطة، و التبعية للنظام الإعلامي العالمي الذي يسيطر عليه المعسكر الغربي و لابد أن تستهدف أية نظرية جديدة مستقلة للإعلام في هذه الدول كسر هذين النوعين من التبعية بفتح النقاش المتعمق والجاد للتوصل إلى بناء نظرية فعلية، لأن نظرية الإعلام التنموي قد تتيح للسلطات الحاكمة التحكم في وسائل الإعلام. وهذا هو التحدي الحقيقي ونقطة الارتكاز في سبيل البحث عن نظرية جديدة للإعلام في البلدان النامية خاصة وهي في غرة القرن الواحد والعشرين. فلم تعد هذه النظرية تلبي واقع الأنظمة الاتصالية في الدول النامية الأمر الذي يؤكد الضرورة إلى صياغة نظريات جديدة من إنتاج مفكري هذه الدول بحيث تخاطب الواقع بمفهومه وتعقيداته المتشابكة.

6) نظرية المشاركة الديمقراطية للإعلام (Democratic participant media theory) : [82]

أ- أسباب صياغة النظرية:

وتعتبر هذه النظرية أحدث إضافة لنظريات وسائل الإعلام، ومعظم أفكارها موجودة في النظريات الأخرى، كما أن استقلالها كنظرية مازال محل تساؤل، و مع ذلك فإنها تمثل تحديا للنظريات الأخرى، ومثل معظم النظريات فقد نشأت كرد فعل ضد نظرية أخرى وهي توجد بشكل أساسي في المجتمعات الليبرالية المتقدمة لكنها تضم بعض العناصر الموجودة في نظرية الإعلام التنموي، و المنبه الأساسي لهذه النظرية جاء كرد فعل للطابع التجاري، و الاتجاه إلى الاحتكار في وسائل الإعلام الخاضعة للملكية الفردية ، وبيروقراطية المؤسسات الإذاعية التي أقيمت على أساس نمط المسؤولية الاجتماعية .

ويعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية" (Democratic-participant)عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهلا الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات. وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

وترى هذه النظرية أن نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة ، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.

---

(81) - "**نظريات الصحافة و العالم الثالث**"، http://www.pressliberty.4t.com/HTML_FILES/1-2-2.htm -، مرجع سابق.

(82)- Ibid, PP 122-123.

تكمن – هكذا– النقطة الأساسية في هذه النظرية في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل و المشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يأخذ في الحسبان كل المسؤوليات تجاه المجتمع ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقدم فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

ب – المبادئ الأساسية للنظرية:

ويلخص ماكويل (Mc QAIL) عناصر هذه النظرية فيما يلي : [83]

1– أن المواطنين الأفراد وجماعات الأقلية لهم الحق في الاتصال عبر وسائل الإعلام و الحق في أن تقوم وسائل الإعلام بخدماتها طبقا لتحديد المواطن و جماعات الأقلية لاحتياجاتها.

2– إن تنظيم ومضمون وسائل الإعلام يجب ألا يخضع لسيطرة مركزية سياسية أو مراقبة بيروقراطية من جانب الدولة.

3– إن وسائل الإعلام يجب أن تتواجد بشكل أساسي من أجل جماهيرها، وليس من أجل منظمات وسائل للإعلام أو المهنيين أو زبائن الوسائل الإعلامية.

4– إن الجماعات و المنظمات، والمجتمعات المحلية يجب أن يكون لها وسائل إعلامها الخاصة.

5– إن أفضل أشكال الإعلام هي وسائل الإعلام الصغيرة التي يمكن من خلالها تحقيق التفاعل أو المشاركة السياسية.

6– هناك احتياجات اجتماعية معينة تتعلق بوسائل الاتصال لا يتم التعبير عنها بشكل كاف من خلال مطالب المستهلك الفرد، ولا من خلال الدولة أو مؤسساتها الرئيسية.

7– إن الاتصال مهم جدا لدرجة لا يمكننا معها تركه للمهنيين وحدهم.

ثالثا: توصيف النظام الإعلامي العربي وفقا لنظريات الصحافة:

1– النظريات الغربية و واقع الصحافة النامية والعربية:

وفي محاولة لتطبيق نظريات الصحافة الغربية على واقع الصحافة العربية توصلت عواطف عبد الرحمن إلى أن هناك كثيراً من أوجه الشبه بين النظرية السلطوية وممارسات الصحافة العربية وعلى الرغم من وجود بعض التشابه بين النظرية الاشتراكية وبين الأوضاع الإعلامية العربية إلا أنها ترى أنه من العسير إن لم يكن من المستحيل تعميم هذه النظرية. ويوضح حماد إبراهيم –أيضا –أن النظام الصحفي السلطوي

---

[83]– Ibid , p123 .

هو النظام السائد في الوطن العربي حيث يبرز احتكار السلطة السياسية للنشاط الإعلامي والصحفي ولا تتسع أغلب الصحف العربية إلا لوجهات النظر الرسمية والارتفاع بمكانة صانع القرار المركزي والترويج لسياسات السلطة والتشكيك في الخصوم أو المعارضين السياسيين وتشويه صورتهم أمام الرأي العام . [84]

و انتهى بسيوني حماده في دراسة لدور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي إلى أن هناك فجوة حقيقية بين النظامين السياسي و الاتصالي وأن هذه الفجوة لا تلغي التبعية وأرجع هذه الفجوة إلى ميل النظام الاتصالي إلى الإثارة والمبالغة وعدم القدرة على التعبير عن الرأي العام وغياب المعلومات الموثوق بها من جانب السلطة السياسية وعدم اهتمام صانعي القرارات بقراءة ما تنشره الصحف والنظر إلى الاستجابة لمطالب نظام الاتصال على أنه ضعف من السلطة السياسية. [85]

أما النظرية الليبرالية فإنها لا تصلح للتطبيق على الصحافة العربية ولا تلائم الواقع السياسي والاقتصادي العربي الراهن حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعي مع شيوع الأنظمة الأوتوقراطية المتسلطة . [86]

توصلنا من خلال استعراض نظريات الصحافة السابقة إلى أن هذه النظريات انعكاس طبيعي للفلسفة الاجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة في المجتمع، بحيث أثارت التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم، و بخاصة تطور تكنولوجيا الاتصال و المعلوماتية إشكالية مدى إمكانية وجود نظرية إعلامية و اتصالية واحدة تسود العالم بعد أن سقطت الأنظمة الشمولية للمعسكر الشرقي التي كانت تقوم على احتكار الحزب الواحد للسلطة الحاكمة. ونحن نتساءل حول ما انتهى إليه السيد يسين في مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي 1989 والذي رأى « أن صعود موجة الليبرالية والتعددية السياسية من خلال حركة الجماهير السليمة الإيجابية...تعني سقوط الأنساق السياسية المغلقة التي كانت تحتكر الحقيقة السياسية. و ظهور أنساق مفتوحة، تتعدد فيها الأصوات، و تبرز المعارضة و تتنافس الأحزاب والجماعات السياسية ».[87]

لا يمكن أن تكون الأنظمة الإعلامية و الاتصالية جامدة في عالم متغير بل هي معرضة للتحوير و التعديل و التغيير، لأن التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية هي المعبرة عن فلسفة الإعلام في ظروف زمنية و مكانية معينة. لأن الافتراض الأساس الذي يقوم عليه التحليل النسقي هو أن النظام الإعلامي و الاتصالي يعمل ككل لا كأجزاء مستقلة، وأن أي تغير في أي جزء من النظام سوف يؤثر في النسق كله و منها القيم التي يقوم عليها النظام الإعلامي في تفاعله مع بيئته المتشكلة من الأنساق الأخرى السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بطريقة ديناميكية.

و قد حاول كثير من الباحثين و المفكرين استجلاء الملامح الحقيقية لنظرية الصحافة التي تسود الدول العربية كبلدان من العالم النامي اعترافا منهم بالصعوبات الجمة التي تعترضهم في وصف طبيعة الأنظمة الإعلامية السائدة في هذه البلدان و منهم ماكويل (Mc Quail) الذي أرجع تلك الصعوبة إلى الاختلاف الكبير في الأوضاع الاقتصادية و السياسية و لكن رأى أنه من الضروري أن نقوم

---

(84) – "**نظريات الصحافة و العالم الثالث**"، http://www.pressliberty.4t.com/HTML_FILES/1-2-2.htm –، مرجع سابق.

(85) –المرجع نفسه.

(86) –المرجع نفسه.

(87)– بسيوني إبراهيم حمادة ، مرجع سابق ، ص 172.

بمحاولة بسبب عدم قدرة النظريات الأربعة السابقة على توصيف أوضاع الإعلام في العالم النامي، و يرى ماكويل أن المصدر الأساسي الذي يمكن استقاء الأفكار منه حول أوضاع الإعلام في الدول النامية، هو تقرير اللجنة الدولية للإعلام (لجنة ماكبرايد). [88]

و نقطة البداية عند ماكويل في تحديد نظرية منفصلة يمكن أن يطلق عليها **نظرية الإعلام التنموي** هي حقيقة أن هناك بعض الظروف المشتركة للدول النامية التي تحد من القدرة على تطبيق أي من النظريات السابقة و من أهم هذه الظروف : [89]

1- غياب بعض الشروط الضرورية لنظام الإعلام التنموي مثل البنية الأساسية للإعلام و المهارات المهنية ، و مصادر الإنتاج ، و المصادر الثقافية.

2- التبعية للدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا، و المهارات المهنية (التدريب) و المنتجات الثقافية.

3- تكريس هذه الدول لجهودها من أجل التنمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية كمهمة أساسية يجب أن تعنى بها المؤسسات.

4- تزايد معرفة الدول النامية بتشابه شخصياتها و مصالحها في السياسات الدولية.

وصل رالف لونشتاين إلى الاقتناع بأن النظريات الأربع للصحافة تفتقر إلى المرونة اللازمة لوصف وتحليل كل أنظمة الصحافة الموجودة اليوم ولذلك رأى ضرورة تعديلها بالتركيز على ملكية الصحافة وفلسفات الصحافة.

و حدد ملكية الصحافة في ثلاث أصناف هي: [90]

1- خاصة: وتكون ملكيتها عن طريق الأفراد أو المؤسسات غير الحكومية ويدعمها أساسا الإعلان والتوزيع.

2- حزبية: والملكية فيها تكون عن طريق الأحزاب السياسية المتنافسة وهي تتولى دعمها، أو يدعمها أعضاء الحزب.

3- حكومية: و تكون مملوكة للحكومة أو حزب الحكومة الحاكم و يتم تمويلها أساسا عن طريق أموال الحكومة، أو رسوم تراخيص تجمعها الحكومة (خاصة بالنسبة للراديو و التلفزيون).

أما عن فلسفات الصحافة فيحددها لونشتاين في الآتي : [91]

1- سلطوية: و في هذه السياسة تعطي الحكومة رخصة الإصدار و تقوم بمراقبة مضمونها، و من ثم فإن وسائل الإعلام تدعم النخبة الحاكمة.

2- سلطوية اجتماعية: و تملكها الحكومة و أحزابها لجعل الصحافة وسيلة لتحقيق الأهداف الفلسفية و الاقتصادية للدولة.

---

[88]- سليمان سالم صالح ، " **مفهوم حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية و المملكة المتحدة في فترة من 1945-1985** " مرجع سابق، ص 10.

[89]- المرجع نفسه ، ص 10-11.

[90]- جون ميرل و رالف لونشتاين ، مرجع سابق ، ص 239.

[91]- المرجع نفسه، ص240.

3- الليبرالية: و هي تعمل في غياب رقابة الدولة مع استثناءات قليلة مثل الأعمال الفاضحة مؤكدة حرية الآراء.

4- الليبرالية الاجتماعية: و هي تعمل بحد أدنى من رقابة الدولة أو ملكية عامة لقنوات الاتصال محدودة الاتصال لتأكيد روح الفلسفة الليبرالية.

5- المركزية الاجتماعية: ملكية من قبل الدولة أو ملكية عامة لقنوات الاتصال محدودة الاتصال لتأكيد روح الفلسفة الليبرالية.

والملاحظ أن لونشتاين قد حافظ على مصطلحي السلطوية و الليبرالية كما استخدمتا في النظريات الأربع و استبدل الشيوعية السوفياتية بالسلطوية الاجتماعية لتستوعب كل دول الكتلة الشرقية بالإضافة إلى عدد كبير من الصحف الموجهة في الدول النامية. و استبعد لونشتـاين لفظ " المسؤولية الاجتماعية " واستخدم بدلا عنه الليبرالية الاجتماعية والمركزية الاجتماعية على اعتبار من أن المجتمع الحديث عن طريق تكنولوجيا الاتصال الجديدة قد نحى منحى الحد من النقاش الحر لذلك فإن التدخل الاجتماعي لازم لفتح قنوات الاتصال.

إن فلسفة " الليبرالية الاجتماعية " تنتفع بالقانون الموجود لتأكيد روح و فلسفة الليبرالية، لهذا فهي تنادي بالحاجة إلى وجود اللجنة الفيدرالية للاتصالات و مجلس الصحافة الوطني، أما " المركزية الاجتماعية " فإنها تذهب خطوة أبعد و تطلب بملكية عامة أو حكومية لقنوات الاتصال المحدودة لتأكيد الروح الفعلية للفلسفة الليبرالية. إن الفرق بين "المركزية الاجتماعية" و السلطوية الاجتماعية هو أن الأولى توفر أصواتا عديدة متنافسة على قنوات محدودة في حين أن الثانية تهتم فقط بتوفير الصوت الصحيح و هو صوت الحكومة. [92]

ولابد أن ندرك أنه يمكن أن تتبنى دولة بعينها معايير أنظمة إعلامية مختلفة بحيث تتنوع فيها ملكية وسائل الإعلام، و تبعا لما حدده لونشتاين من فلسفات و أنواع للملكية يمكن أن يجد أنواع الملكية الثلاثة في الصحف فقط أو أن يجد أنواعا للملكية في الصحافة المكتوبة و نوعا آخر في وسائل الإعلام السمعية – البصرية ، و على ذلك فإننا نلاحظ أن السلطة في الدول العربية–بصفة عامة– مازالت تنظر إلى وسائل الإعلام على أنها أداة من أدوات التعبئة لفكر السلطة والحزب الحاكم، رغم اتجاهاتها نحو الديمقراطية و التعددية السياسية و الإعلامية. فلا زالت تجمع في نظم الملكية بين الملكية الخاصة و الحكومية، حيث تجعل –كثير منها– من الإذاعة و التلفزيون ملكا للحكومة و إن يلاحظ بسماحها بتعدد الصحف ذات الملكية الخاصة و الحزبية و الحكومية.

حتى و لو كانت هذه البلدان تنادي و تدعم التعددية الحزبية إلا أنها لازالت تتصف بخصائص النظم الشمولية التي تجعل الحرية ملكا للحزب الحاكم وحده و تكون الصحف الحزبية هامشية في المجتمع. و تعتبر أساليب الدعم المادي المباشر أو غير المباشر، أدوات تستخدمها السلطة الحاكمة لاستمالة الصحف و الوسائل الإعلامية نحوها و نحو أفكارها و اتجاهاتها و ذلك بديلا عن التشريعات أو التوجهات القانونية التي تظهر التوجيهات فيه عنصر الإكراه أو القهر، مع استخدام عناصر الضغط غير المباشر على باقي الصحف و الوسائل الإعلامية غير الموالية، مثل الضرائب و الرسوم و قيود الجمارك. [93]

---

[92]- المرجع نفسه، ص241.

[93]- حمدي حسن ، مرجع سابق، ص 166.

و مع إلغاء الرقابة إلا أن السلطة تتدخل أيضا من خلال التشريعات المختلفة أو غيرها في اختيار المسئولين عن الصحف و الوسائل الإعلامية و القيام بدور الرقيب الحكومي و إن لم يكن موجودا على خريطة النظم الإعلامية. (94)

فقد قدم محمد سيد محمد نظريته– على مستوى الاجتهاد الفكري العربي– التي تحمل اسم" النظرية المختلطة للإعلام " و فيها يرى أن مواجهة إنسان البلدان النامية لقضية الحرية و المسؤولية في نفس الوقت رغم قدمها كقضية أصبحت بارزة مع بروز الدول النامية كقضية نظام حكم في ظروف اجتماعية و اقتصادية و حضارية و دولية متشابكة و معقدة، و كان لابد و أن ينعكس ذلك كله على الإعلام ، و على إطاره العام، و على أشكاله المختلفة و تطبيقاته المتباينة في البلدان النامية.

إن سعي الدول العربية و النامية لإيجاد نوع من التوازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع دفعه إلى تبني النظامين: الرأسمالي و الاشتراكي في نفس الوقت. و في الآن نفسه أرادت تجارب العالم الثالث أن تمنع القلة الرأسمالية من السيطرة، كما أرادت في الوقت نفسه ألا يطغى المجتمع ممثلا في السلطة على ذاتية الفرد و نوازعه في التملك و الحرية. و لكن التوازن بين الرأسمالية و الاشتراكية لم يمض على وتيرة ثابتة في الدول النامية بل لقد أصبحت تجارب هذه الدول تحوي خليطا من النظم السياسية المعاصرة و من النظم التاريخية أيضا. (95)

و لا شك أن أطروحة محمد سيد محمد فيها كثير من الأدلة الصادقة، فقد قامت تجارب الدول النامية بعد الاستقلال على الخلط والتلفيق مع الارتكاز بشكل أساسي على تلك القوانين الموروثة من الحقبة الاستعمارية، ومعظمها مشتق من نظرية السلطة، و السمة الأساسية لهذه التجارب هي قيام السلطة بتقييد حرية وسائل الإعلام، وفرض وتكريس التبعية الإعلامية للسلطة، وفي إطار هذه العملية تزايدت بحدة تبعية وسائل الإعلام للنظام الإعلامي العالمي، وتكريس التدفق الرأسي للمعلومات بدلا عن تحقيق الاستقلال الحضاري والاقتصادي والثقافي عن دول العالم الأول .

ينبغي ألا يتبادر إلى الذهن تجارب الدول النامية من التنافر و التضاد والتشتت بحيث لا يمكن أن يجمعها إطار أو فلسفة أو نسق، بل إن هذه الدول تشترك في فلسفة الحكم وسند الحكم بغض النظر عن الميل شرقا أو الميل غربا. إن سند الحكم في هذه البلدان يرتكز على ثلاثة ركائز أساسية. **الركيزة الأولى** قوة عسكرية من الجيش و الشرطة والاعتماد عليها في قمع من يتصدى للنيل من نظام الحكم أو يحاول تغييره ، **الركيزة الثانية** "إديولوجية" مقبول جماهيريا ولو على الأقل من حيث الشكل. **الركيزة الثالثة** هي الاعتماد الكبير على الإعلام ومحاولة تقويته في إطار مساندته للسلطة ، وهذا الاعتماد على الإعلام يفسر لنا توجه الدبابة الأولى في معظم الانقلابات إلى الإذاعة لاحتلالها والسيطرة عليها ، ويفسر لنا أيضا كيف أن الملك أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء يصبح تقريبا هو رئيس التحرير الفعلي في عديد من صحف الدول النامية. (96)

و لقد كانت ممارسات الأنظمة الحاكمة في دول النامية و رغبتها في التحكم و السيطرة على الصحافة باسم التنمية تقييدا لدور وسائل الإعلام في خدمة التنمية، فلا يمكن أن تقوم تنمية حقيقة مع مصادرة حقوق الإنسان و إلغاء المشاركة السياسية، لا بل لا نبالغ إذا قلنا أن ممارسات هذه الأنظمة قد أعاقت عملية البحث عن نظرية جديدة و مستقلة للإعلام في هذه الدول خاصة في ظل التوجه نحو

---

(94)– المرجع نفسه ، ص 166.

(95)-محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص 230.

(96)- المرجع نفسه، ص 231.

الفكر الأحادي الذي أفرزته تداعيات العولمة بكل مجالاتها. ولا يمكن أن تصاغ نظرية مستقلة إلا من خلال بحوث جادة و حوار ديمقراطي ومناقشة حرة تستهدف تشخيص المشاكل التي تواجهها هذه البلدان، ثم طرح الحلول لها، وهو ما يمكن أن يشكل نظرية جديدة مستقلة تعكس قيم الديمقراطية و الحرية.

ويوضح فاروق أبو زيد أنه في الدول العربية التي ادعت ضرورة توجيه الصحافة لخدمة التنمية والقضايا القومية انتهى الأمر بتوظيف الصحف لتدعيم النظام السياسي الحاكم والترويج لأفكاره والدفاع عن سياساته. (97)

تسوق النظم السلطوية تبريرات شتى للإقناع بأهمية الضبط والسيطرة على النظام الإعلامي سواء لأغراض الحماية من التسلل الخارجي إلى المؤسسات الإعلامية ومحاولة توجيهها في الاتجاهات التي تتعارض مع الأهداف الوطنية، أو لتأكيد الوحدة الوطنية والإجماع الوطني حول هذه الأهداف، أو غيرها من الأهداف التي نلاحظ في ظاهرها الحفاظ على قيم الحرية و الممارسة الديمقراطية للوطن و المواطن، و في باطنها صور القيود و الضوابط المختلفة التي تؤكد مفهوم الهيمنة على وسائل الإعلام لصالح القوى السياسية أو الصفوة الحاكمة. (98)

تتعدد في كثير من الدول الإصدارات الصحفية، و تتسم بالتنوع و لكن يظل التساؤل حول ولائها وانتماءاتها في الداخل أو الخارج بما يخرج بها عن مطالب الصدق أو الموضوعية التي يجب أن تتسم بها هذه الإصدارات، ذلك أن هدف التعدد أو التنوع هو خدمة النظام السياسي و توجهاته أكثر من خدمة الجماهير و تلبية حاجاتها. (99)

2- خصائص ملكية وسائل الإعلام وأنواعها في الدول النامية:

و تتذبذب قوانين الإعلام في الدول النامية بين الحرية و بين تقييد هذه الحرية. و بين الملكية الخاصة و الملكية العامة، و هي بصفة عامة تحتاج إلى التقنين الدقيق و وضع الحدود الفاصلة، حتى يستطيع الإعلام في هذه المجتمعات تأدية دوره. ذلك أن حدود الملكية و شكل و طبيعة الملكية هي حجر الزاوية في أي نظام اجتماعي، و في ضوء الملكية يتحدد شكل النظام السياسي للمجتمع، و هو أيضا ما ينطبق على ملكية وسائل الإعلام في النظرية المختلطة، و ما يعكس الأشكال العديدة للملكية في البلدان النامية. (100)

تمثل طبيعة الملكية في أي نظام إعلامي الصورة العملية له، و ذلك لارتباطها بالمفاهيم التي يحملها لطبيعة المعرفة و لحرية التعبير وعلاقة الوسائل الإعلامية بالسلطة السياسية و طبيعة العلاقة المتبادلة بين الحكومة والفرد والمجتمع. (101). ومن هذا المنطلق، نلاحظ كيف أن طبيعة ملكية وسائل الإعلام هي التي تحدد مدى حرية الوسيلة الإعلامية في تقديم مضامين إعلامية.

كما تعتبر طبيعة الملكية من أهم القضايا التي تطرح على مستوى قضية حرية الإعلام، فكلما كانت طبيعة النظام الإعلامي تسمح بفتح نظام ملكية وسائل الإعلام، كلما أخرجنا هذه الوسائل الإعلامية من دائرة ضغط السلطة سياسيا عليها، و بالتالي تفقد

---

(97) - "**نظريات الصحافة و العالم الثالث**"، http://www.pressliberty.4t.com/HTML_FILES/1-2-2.htm -، مرجع سابق.

(98) -محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، ط 3، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 440.

(99) - المرجع نفسه، ص 441.

(100)- محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص 232.

(101)- محمد عبد الله الخرعان، **ملكية وسائل الإعلام و علاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام**، دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض، 1996 ، ص56 .

السيطرة على تحديد مضمون الرسالة، باعتبار أن المالك من يحدد نوعية الرسالة، و لا تصبح أداة من أدوات السلطة و حصرها في خدمة السلطة و تغييب الحقيقة وهذا ما كانت تنصّ عليه النظرية السّلطوية .

و إضافة إلى النسق القيمي للمرسل و الرسالة و الجمهور كأبعاد تمكن من تحديد طبيعة النظم الإعلامية فإن بعدي الملكية (Ownership) و السيطرة (Control) يساعدان أيضا في ذلك.و بالاعتماد على هذين البعدين يمكن أن نجد النظم الآتية : [102]

1- النموذج العام اللامركزي (Decentralized public model) :

ينطبق هذا النموذج على النظم الإذاعية في شمال و غرب أوروبا كفرنسا و الدانمارك. فالإذاعة مملوكة ملكية عامة و نظام السيطرة أو الرقابة لامركزي، فلا توجد هيئة أو جماعة سياسية تسيطر بمفردها على المضمون الإعلامي. و في حالة ترشيح النظام هيئة حكومية كالبرلمان و مجلس الوزراء للرقابة على وسائل الاتصال، فإنها لا تؤدي هذه الوظيفة بمفردها، و لكن يوجد معها هيئات أخرى في الوقت نفسه و النموذج لا يوجد في الواقع كما هو تماما، و لكنه يختلط بنظم أخرى.

2- النموذج العام المركزي (Centralized public model) :

و ينطبق هذا النموذج على الدول الشيوعية حيث تكون وسائل الاتصال مملوكة ملكية عامة للمجتمع ، كما يتم السيطرة عليها عن طريق الحزب السياسي المهيمن على جوانب الحياة في المجتمع ، و ينطبق ذلك على الاتحاد السوفياتي - سالفا – و الصين و أوروبا الشرقية.

3- النموذج الخاص اللامركزي (Decentralized private model) :

ينطبق هذا النموذج على نظم الاتصال في الولايات المتحدة و أوروبا الغربية بصفة عامة، فوسائل الاتصال مملوكة ملكية خاصة و لا تخضع لسيطرة مركزية.

4- النموذج الخاص المركزي (Centralized private model):

تنتمي وسائل الاتصال في أمريكا اللاتينية و تركيا و إسبانيا إلى هذا النموذج. فوسائل الاتصال في هذه الدول مملوكة ملكية خاصة و تخضع لسيطرة الحكومة المركزية، كما ينطبق النموذج على ألمانيا في العهد النازي.

و بتمعن هذه التصنيفات للملكية و السيطرة على وسائل الإعلام نلاحظ أن الأنظمة الإعلامية في الوطن العربي تندمج فيها الأنواع الثلاثة للملكية و هو النموذج العام المركزي و النموذج الخاص اللامركزي والنموذج الخاص المركزي. وفي الجزائر بخاصة يكون النموذج العام المركزي مجسدا في الوسائل السمعية البصرية و تخضع الصحافة المكتوبة للنموذج الخاص المركزي والنموذج العام المركزي على السواء.

3- أنواع الأنظمة الإعلامية السائدة في العالم النامي:

ويمكننا بذلك أن نحدد الأنظمة الإعلامية السائدة في العالم النامي على النحو التالي : [103]

1- نظام إعلامي يقع تحت سيطرة الدولة في إطار مفهومي التنمية والوحدة الوطنية والرقابة تكون صارمة على المضمون الإعلامي .

---

[102]- بسيوني إبراهيم حمادة ، مرجع سابق ، ص 159.

[103] - "**نظريات الصحافة و العالم الثالث**"، http://www.pressliberty.4t.com/HTML_FILES/1-2-2.htm -، مرجع سابق.

2- نظام إعلامي موجه من الدولة : تكون الوظيفة الأساسية للصحافة تعبئة الجماهير من أجل التنمية وتدعيم الوحدة الوطنية فتحل المسؤولية القومية محل المسؤولية الاجتماعية .

3 – نظام إعلامي مستقل تتمتع فيه الصحافة بقدر من الحرية بعيدا عن التدخل المباشر للحكومة وتستطيع الصحافة في ظله أن تظهر استقلالية عنيفة في مواجهة الضغوط الحكومية.

ولعل هذا التصنيف أكثر مرونة في تصنيف الأنظمة الإعلامية في الدول النامية فمن الصعب إخضاعها لتصنيفات جامدة نظراً لما تتضمنه من تناقضات وتعقيدات .

ولا غرابة في أن يكون لإعلام الدول النامية قولٌ في هذا المجال لاسيما وأنها ابتليت بالأوضاع التي فرضتها عليها السياسات الاستعمارية، وما تعانيه من شدة الخلافات السياسية التي انعكست بالسلبية على فعالياتها الإعلامية. ورغم دخول العالم القرن الحادي والعشرين، وعصر المعلوماتية ووسائل الاتصال المتطورة فإننا نلاحظ استمرار تخبط الدول النامية في مشاكلها الإعلامية والاتصالية التي ازدادت صعوبة وتعقيداً. وبقي الإعلام ظلاً للسياسة في الحركة الاتصالية اليومية لتطبيق المناهج السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية والتعليمية والثقافية، في هذا البلد أو ذاك.

4- الإعلام الإسلامي:

أ- مفهوم الإعلام الإسلامي:

يختلف الباحثون في تحديد المعنى الدقيق للإعلام الإسلامي فمنهم من قصره على الإعلام الذي يعرف بتعاليم الدين الإسلامي ولكنهم يتفقون على تسمية الإعلام الذي يقوم بنشر الدين الإسلامي والدفاع عن مقاصده وإشاعة الثقافة الإسلامية ومحاولة السمو بعقول ووجدان وسلوك الناس إلى مستوى هذا الدين.

حيث يعرف محي الدين عبد الحليم الإعلام الإسلامي بقوله :« إنه تزويد الجماهير بصفة عامة بحقائق الدين الإسلامي المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيلة إعلامية دينية متخصصة أو عامة بواسطة قائم بالاتصال لديه خلفية واسعة ومتعمقة في موضوع الرسالة التي يتناولها وذلك بغية تكوين رأي عام صائب يعي الحقائق الدينية ويدركها ويتأثر بها في معتقداته وعباداته ومعاملاته.» [104]

يعد الإعلام الإسلامي مفهوما جديدا اختلف الباحثون في تحديد معناه وماهيته على اعتباره مجالا خصبا أسال حبر الكثير من الدارسين منذ ظهور أول كتاب في هذا المجال لصاحبه عبد اللطيف حمزة، "الإعلام في صدر الإسلام" الذي صدر عام 1970 والذي عبر في تقديمه الشيخ عبد الحليم محمود فقال:« فمن حق الإنفاق علينا أن نؤمن بأن كتاب "الإعلام في صدر الإسلام" له الريادة في هذه المجال من مجالات الدراسات الإعلامية، فلم نعرف من قبل باحثا من الباحثين السابقين تناول موضوع الإعلام الإسلامي بالدراسات المستقلة

---

[104]- محي الدين عبد الحليم، **الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية**، ط2 ،دار الرفاعي للنشر والتوزيع، الرياض، 1984، ص147.

والمنهجية، كذلك في ثقافتنا المعاصرة، لم يقدم باحث قبل الدكتور عبد اللطيف حمزة على هذا اللون من الدراسة بل لم يلتفت إليها مثقف.» (105)

ويشرح إبراهيم إمام الإعلام الإسلامي فيقول :" لا شك أن الإعلام الإسلامي الأصيل يلتزم دائما بقيم الإسلام ومعايره ومبادئه، كما أنه يعبر عنها في كل ما يقدمه للناس من معلومات واقعية أو عناصر خالية، ويضيف قائلا: "فالإعلام الإسلامي إعلام يتسم بالاستقلالية والحرية ويبتعد تماما عن المداهنة والتحيز ولا يمكن أن يكون أداة في يد السلطان للتحكم في الناس أو التموين عليهم أو تسخيرهم واللعب بعقولهم على نحو ما يحدث من دعايات في النظم السياسية التي تجعل من الإعلام أداة للضغط والقصر والالتزام، وهو ما يسمى بالإعلام التطويعي لتسخير الجماهير لتتقيد سياسات معينة.(106)

ويستطرد معتبرا أن الإعلام الإسلامي يخدم مقاصد الدعوة قائلا :«يسعى الإعلام الإسلامي لنشر عقيدة التوحيد كما يدعو إلى العبودية الخالصة، الله وحده دون سواه، وهو تأكيد على حرية الإنسان من كافة القيود الخارجية كالسلطات الغاشمة والقيود الداخلية المتمثلة في الغرائز، والشهوات»(107)، فالإعلام الإسلامي يستهدف ترقية اهتمامات الناس والسمو بعقولهم ومبادئهم وسلوكهم، وإشاعة الثقافة الإسلامية بمبادئها السامية وقيمها الرفيعة والسعي لتوحيد الأمة وتضامنها فكرا ووجدانا وتطبيقات على بث روح الألفة والمودة والتعارف والتآلف والانسجام بين سائر المسلمين.

إذا نجد أن محمد سيد محمد –كذلك- يضع قاعدة مهمة في فهم الإعلام الإسلامي فيقول الأصل في الإعلام الإسلامي، أنه الإعلام العام غير المتخصص لمجتمع مسلم أو دولة مسلمة أو حكومة إسلامية... ولكن الواقع المعاصر لمجتمعاتنا الإسلامية ونحن نبدأ خطواتنا الأولى من القرن الخامس عشر هجري يحتم علينا القول بأن الإعلام الإسلامي في ظروفنا المعاصرة هو صورة من صور الإعلام المتخصص وهو "الإعلام الديني" ولابد أن نفرق بين جوهر الموضوع وحقيقته وصورته، ذلك أن المجتمع الإسلامي الذي يطبق الشريعة الإسلامية مجتمع شمولي من حيث العقيدة متكامل من حيث التنظيم والإعلام فيه لابد أن يكون شمول العقيدة ومن ثم فإن كل شيء في الإسلام بدءا من المرح والمزاح وحتى مواجهة الموت، والإعلام في مثل هذه الحالة إسلامي في صدق أخباره وإسلامي في إعلاناته وإسلامي في تعليمه وهكذا.(108)

ويرى عبد الرحمان عزي بهذا الصدد أن الإعلام الإسلامي يتواجد واقعيا عندما يكون هناك مجتمع إسلامي ولانعدام شرط تواجد المجتمع الإسلامي يبقى الإعلام الإسلامي مشروعا يسعى إلى إقامة المجتمع الإسلامي والذي يؤدي بالضرورة إلى تواجد الإعلام الإسلامي. (109)

لكن ألا ينبغي أن نتساءل عن كيفية ظهور الإعلام الديني الإسلامي؟

105- محمد لعقاب، **المسلمون في حضارة الإعلام الجديد**، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص71.

106- إبراهيم إمام، **أصول الإعلام الإسلامي**، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1985، ص14-15.

107- المرجع نفسه، ص31.

108- محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص36.

109-عبد الرحمان عزي ، **الإعلام الإسلامي: تعثر الرسالة في عصر الوسيلة"** ،دراسات إعلامية ، مركز الطباعة لجامعة الجزائر،1992-1993، ص139.

يرى عبد الرحمان عزي أن عصرنا الحالي يفتقد إلى مجتمعات تتبنى الفلسفة الإسلامية للحياة وفق مناهجها ولهذا فإن مصطلح الإعلام الإسلامي يبقى مجرد غير مجسد في الواقع وبذلك ظهر مصطلح الإعلام الديني الإسلامي (الدعوة الإسلامية) الذي يعبر المادة الإعلامية ذات الطابع الديني التي تبثها وسائل الإعلام في الدول الإسلامية، وبهذا المفهوم فإن الإعلام الديني الإسلامي يدخل في إطار الإعلام المتخصص وليس في إطار الإعلام العام كما هو الشأن بالنسبة لمصطلح الإعلام الإسلامي.

والملاحظ أن اختلاف الدارسين في تحديد مفهوم الإعلام الإسلامي قد يكون سببه اختلاف زاويا النظر عندهم ،فمنهم من ينظر إلى الإعلام الإسلامي في صورته المثلى ويحدد مفهومه من خلال ذلك، ومنهم من ينظر إلى الواقع و يحدد له مفهوما لهذا الإعلام انطلاقا من ذلك.

ب – خصائص الإعلام الإسلامي:

1–الإعلام الإسلامي إعلام عقائدي:

إن هذه القضية الجوهرية هي موقع الإسلام في الفكر العالمي المعاصر باعتبار أن نظرية الإعلام الإسلامي أو الفلسفة الإعلامية الإسلامية لا بد وأن تعكس العقيدة الإسلامية أو "الإيدلوجية" الإسلامية، إن هذا الموضوع فرض علمي مستمر على مدى العصور والأجيال ولقد فند الإسلام في آيات بينات من القرآن حجج الكافرين، والوثنيين، والمنافقين، ورد عليها ردا شافيا واضحا، كذلك وأوضح الشوائب التي علقت بالوحدانية في الديانات السماوية السابقة وبيّن ما علقت بها من زيغ وضلال، لذلك يوصف الإسلام بأنه الطريق المستقيم أو الصراط المستقيم. (110)

ومن هنا ينبغي للباحث في فلسفة الإعلام في الإسلام أو النظرية الإعلامية الإسلامية ألا ينزعج إذا وجد تشابها في أجزاء من بحثه مع فلسفة الإعلام الليبرالي أو مع فلسفة الإعلام الاشتراكي، لأن كل فكرة يقرر صوابها بمقدار تطابقها ثم قربها من الصراط المستقيم، ويقدر ضلالها وفسادها بقدر تنافرها ثم بعدها عن الطريق المستقيم. أما عن التطبيق في الواقع الإعلامي فإن رجل الإعلام الإسلامي مطالب بالالتزام بالنظرية الإعلامية الإسلامية وحدها، حتى لا يصبح بالوعي أو باللاوعي مطبقا لنظريات الإعلام المختلفة، فالالتزام "الإيدولوجي" أو "العقائدي" من بديهيات العمل الإعلامي.

2 – حق للجميع:

إن الإعلام في الإسلام حق لكل مسلم ومسلمة وهو حق إيجابي ...كيف؟ والحق الإيجابي يتمثل في أن يقوم المجتمع بإعلام الفرد تماما كما يوفر له الأمن والطعام والدواء، والحق الإيجابي يختلف عن الحق الوارد في مضمون الدساتير والمواثيق غير الإسلامية والتي تنص على أن هذا الحق لمن أراد، بمعنى إذا رغبت في التزود بالإعلام فلا مانع، وعلى الهيئات والمنظمات الاجتماعية والدولية، أن تكفل حق التزود بالإعلام لكل البشر، وهذا هو الحق الوارد في مضمون الدساتير والمواثيق غير الإسلامية يمكن أن نسميه الحق السلبي، أو الحق المصرح به وهو جزء من الحق الإعلامي الإسلامي الذي لا يقف عند حد السماح وإنما يكلف المجتمع أو الحكومة أو هيئة منه للقيام بالإعلام إلى جانب كافة الحقوق الممنوحة للأفراد في الإعلام . (111)

110– محمد سيد محمد ،مرجع سابق، ص63.

(111)– المرجع نفسه، ص63.

3- الإعلام الإسلامي: إعلام عام وعلني:

ومن أبرز سمات الإعلام الإسلامي أنه عام للبشر جميعا، فليس في الإسلام إعلام ، وهذه العمومية انعكاس لروح العقيدة الإسلامية المتوجهة للناس جميعا، ولتساوي الناس في الإسلام كأسنان المشط ويوازي العمومية في الإعلام الإسلامي العلانية، فالإعلام في الإسلام يتصف بالعلن خلافا لبعض الأديان أو العقائد التي تحرص على الكتمان والسرية، وتأخذ عهودا قاسية على أعضائها- بعد إفشاء أفكارهم أو مبادئهم – تصل إلى القتل لمن يفشي الأفكار أو المبادئ. [112]

4- الإعلام الإسلامي إعلام بلا إكراه : وأن هذه القضية (وهي أن الإعلام الإسلامي والدعوة إلى الله ليست بالإكراه فهي موضع خلاف، واستخدمت الحروب الإسلامية دليلا على انتشار الإسلام بالقوة ، وهذا غير صحيح، لابد أولا أن نرجع إلى النصوص القرآنية لندرك أن الإعلام بالدعوة بلا إكراه[113] ،والنصوص قاطعة حاسمة لقوله تعالى " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي.." [114]، و قوله تعالى " أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين".[115]

5- **الإعلام الإسلامي فرض كفاية:** ولكن بعض الباحثين يرى أنه فرض عين على كل مسلم بقدر طاقته، ويذهب إبراهيم إمام [116] إلى اعتبار الإعلام في الإسلام فرض عين وفرض كفاية معا، ويقول أن التكليف عام للمسلمين بحيث يقوم كل مسلم بكفايته وما أتاه الله من علم وموهبة، حيث يقوم فريق من رجال الإعلام المتخصصين في شؤون الدين بالدعوة والاتصال بالناس للقيام بواجبات الإرشاد والتبليغ والحث والإقناع، وبشرط أن يتم كل ذلك على علم وبصيرة بكتاب الله الكريم وسنة نبيه المطهرة... وعلى ذلك يعتبر كل أفراد المجتمع الإسلامي قائمين بالاتصال مسؤولين عن تبليغ الدعوة كل حسب قدرته وعلمه، ومراقبة أي خروج أو انحراف عن القيم الإسلامية، وفي نفس الوقت لا بد من وجود متخصصين قائمين على أمر الدعوة على بينة وعلم وبصيرة ومتمكنين من أحوال الدعوة وملابستها. [117]

ج – أهداف الإعلام الإسلامي:

ولعّل أهم ما يسعى الإعلام الإسلامي إلى تحقيقه هو بناء الشخصية الإسلامية المتوازنة، وتكوين المجتمع الإسلامي المتماسك المتكافل المبني على عقيدة الإسلام ومبادئه، وقيمه، ووظيفة الإنسان الحقيقية في هذا الكون وفقا للتصور الإسلامي هي عبادة الله، فالإعلام الإسلامي يستهدف ترقية اهتمامات الناس والسمو بعقولهم ووجدانهم وسلوكهم، وإشاعة الثقافة الإسلامية بمبادئها السامية وقيمها الرفيعة، ومحو الأمية الحرفية والفكرية والسعي لتوحيد الأمة وتضامنها فكرا ووجدانا و ولاءا وتطبيقا. وأهم هذه الأهداف أن:

---

[112]- المرجع نفسه، ص64.

[113]- المرجع نفسه، ص65.

[114]- سورة البقرة، الآية 256.

[115]-سورة يونس، الآية 99.

116- ابراهيم إمام، **الإعلام الإسلامي: المرحلة الشفهية**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص 19-22.

117- منير حجاب، **نظريات الإعلام الإسلامي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، 1984، ص380.

❖ الإعلام الإسلامي يهتم بشؤون المسلمين بالدرجة الأولى، وينظر إلى كافة الأحداث والأخبار والمعلومات والأحكام بمنظور إسلامي أصيل، وهو يتبنى قضايا المسلمين ويبرزها ويحللها ويعرض أنجح الحلول لها ملحا على المطالبة بحقوق المستضعفين، حاثا على مناصرتهم والعمل على إنصافهم. [118]

❖ الإعلام الإسلامي يؤكد على أن الكرامة الإنسانية وحرية الفرد من أهم الحريات الأساسية التي يقررها الإسلام لقوله تعالى: " ولقد كرمنا بني آدم"[119] وكرامة الإنسان تنبثق من العقيدة لقوله تعالى " ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين".[120] لأن كرامة الإنسان التي ينالها منذ مولده منحة الله ،لأن شريعة الإسلام تصون دم الإنسان من أن يسفك ،وعرضه من أن ينهك، ومسكنه من أن يقتحم، وضميره ووجدانه من أن يتعرض للقسر أو الإكراه. ويحث الإعلام الإسلامي البشر على الدفاع عن حقوقهم الإنسانية وحرياتهم وكرامتهم ويحرضهم على ذلك.

❖ الإعلام الإسلامي هدف تنسيقي تضامني يعمل على تماسك الأمة الإسلامية واعتصامها بحبل الله جميعا، فلا فرقة ولا انقسام بل تعاون على البر والتقوى، والتزام دائم بالقيم الإسلامية ودعوة متجددة إلى التضامن والتكافل والتعاضد والتكامل. [121]

❖ تجديد الدعوة إلى التوحيد وتحرير العقيدة من مفتريات أعداء الإسلام وفضح العقائد الزائفة التي صنعها الاستعمار، وتأكيد معنى حرية الفرد وطهارة المجتمع الإسلامي والاهتمام باللغة العربية الفصحى – لغة القرآن الكريم- والعمل على إعلاء شأنها، والتمسك باستخدامها في الأداء الإعلامي الطباعي والصحفي والإذاعي المسموع المرئي وبعث الفكر الإسلامي الأصيل تنقية الإسلام من كل ما يعلق به من شوائب. [122]

❖ يسعى الإعلام الإسلامي لنشر الثقافة الإسلامية المؤسسة على القيم الدينية والنظم الإسلامية والمعارف العلمية والأشكال الجمالية الأصيلة في الأدب والعمارة والإنتاج والعادات والتقاليد الراسخة والأعراف السائدة بين المسلمين والتي تقوم عليها الحياة الفردية للإنسان المسلم والحياة المشتركة للأمة الإسلامية في أقطارها المختلفة وكما يهدف إلى حماية الثقافة وتنميتها واستثمارها وجعلها أساسا للتطبيق العملي والتفاعل مع المجتمعات الإسلامية في مواجهة الغزو الفكري. [123]

118- ابراهيم إمام، **الإعلام الإسلامي: المرحلة الشفهية**، مرجع سابق ، ص 32.

119- سورة الإسراء، الآية: 70.

120- سورة المنافقون، الآية : 08.

121- إبراهيم إمام ، **الإعلام الإسلامي: المرحلة الشفهية** ،مرجع سابق، ص 33.

122- المرجع نفسه، ص 34.

123- المرجع نفسه، ص 36.

❖ الإعلام الإسلامي يقوم بخدمة الإسلام ومبادئه وأهدافه، ويساهم في إعداد المسلم إعدادا كاملا ومتوازنا على أسس منهجية وسليمة، بحيث يقوم بإعلامه وتعليمه وتبصيره بأركان دينه وجوهره وعظمته ليمثل المسلم تاريخ الدعوة الإسلامية وأبطالها ومعطياتها، وبذلك يكون الإعلام الإسلامي أداة طيبة ومؤثرة للدعوة الإسلامية واستمرارا أمينا ودقيقا لها وتعبيرا صادقا عنها، ومن هنا يتضح لنا أن الإعلام الإسلامي يعمل على خدمة الإسلام ونشر مبادئه وتحقيق أهدافه وبذلك يعمل على وقاية الأمة و حماية ذاتيتها ورعاية مصالحها و النهي عن المحاكاة الغبية والتقليد الأعمى. [124]

❖ تكثيف الجهود الإعلامية في دعوة الحكومات الإسلامية في إبراز معاني الوحدة وأهميتها في حل مشكلات المسلمين.

❖ الدفاع عن الإسلام وهي المهمة العاجلة التي ينبغي أن تتضافر من أجلها الجهود، جهود المؤسسات الدعوية والإعلامية، فالدفاع عن الإسلام، واجب على كل مسلم.

رابعا: نظريات الصحافة في عصر تكنولوجيا المعلومات:

إن أهم ما يميز العولمة الإعلامية والاتصالية كأحد الأنماط الأساسية لها هو أنها حققت الوجود الفعلي للمجتمع المعلوماتي عبر الشبكات الإلكترونية اتساقا مع أبعاد ومفهوم القرية الكونية التي تعتبر شبكة الأنترنت أحد أهم الآليات المعرفية لهذه التجليات كنتيجة منطقية للنمو المطرد في المسار التكنولوجي والمعلوماتي.

يعد مجتمع المعلومات –في وصف علي حرب – « ثمرة العصر الكوكبي وحصيلة ثورة مركبة تقنية وعددية أتاحت النقل الفوري للمعطيات، بقدر ما حولت كل شيء إلى بنية رقمية بصورة تضاعف معها الواقع الفعلي باختلاق واقع آخر، أثيري أو اصطناعي عبر الحواسيب والأدمغة الإلكترونية التي تتيح تشكيل ما لا يتناهى من العوالم المتخيلة عبر تركيب النصوص العديدة، ومن ثم فالعولمة هي حدث كوني تتغير معه خريطة العالم بقدر ما تتغير العلاقة بالواقع نفسه، وذلك من بنية الثقافة إلى ممارسة السلطة، ومن أشكال الهوية إلى منظومات التواصل ومن أنماط النمو إلى أشكال الصراعات والحروب». [125]

وعن الدور الفاعل لشبكات الأنترنت « فإنها تمارس دورا رئيسيا في توحيد العالم وزيادة ترابطه واتصاله، وفي تحقيق عناصر الفورية والجاهزية والحضور والإتاحة، وهي تطور الطرق والوسائل التي يتوصل بها الناس ويتعاملون بها مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات. ولقد ساعدت شبكات الأنترنت على جعل العولمة ظاهرة مادية ملموسة تمد خبراء التسويق والإعلان والإعلام والبيع الإلكتروني بمزيد من الأفكار الإبداعية ، كما ساعدت هذه الشبكات على تسريع اللحظة الحاضرة وزيادة إحساس الفرد بأنه جزء من هذا العالم وعنصر فعال فيه ». [126]

---

[124]– المرجع نفسه، ص 39.

[125] – علي حرب ، **حديث النهايات : فتوحات العولمة أو مأزق الهوية**، المركز الثقافي العربي، المغرب ،2000،ص 43.

[126] – محسن أحمد الحضيري، ، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2001، ص 81-83.

لقد جعلت كل التغيرات التكنولوجية الحاصلة الفيلسوف والطبيب النفسي فليكس غاتاري (Felix GUATTARI) يبدي تفاؤله فيه :« لعل التطورات التكنولوجية في هذه الميادين الحديثة وممارستها لخبرات اجتماعية ستخرجنا من مرحلة الضيق الحالي وستدخلنا عصر ما بعد الإعلام (post media) ». [127]

وتعد شبكة الأنترنت مؤشرا للدخول في عهد جديد يختلف في ملامحه عن العصور السابقة، باعتبارها عنصرا مكملا لكل تجهيزات الاتصال المتواجدة حاليا. ولعلها تعتبر مظهرا بعديا الطرق السريعة للمعلومات وذلك لقدرتها على توزيع المعلومات والمعطيات في أقل وقت ممكن وإيصالها إلى كل الأماكن في العالم، إضافة إلى تزودها بالتقنيات المختلفة للإعلام المتعدد الوسائط الناتج عن التزاوج بين كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التسعينات من القرن الماضي.

عمّق ظهور وانتشار تقنيات الاتصال الفضائي عبر الأقمار الصناعية وعبر الأنترنت التباين بين وسائل اتصالية تفتقد التبادلية وأخرى يكمن أحد عناصر ثوريتها في قدرتها على تحقيق تفاعل اتصالي تبادلي الطابع، مع كل ما ينجم عن ذلك من تأثيرات في مجالات اتجاه التدفق المعلوماتي ومواقع طرفي العملية الاتصالية (المرسل والمتلقي) وأدوارهما وطبيعة تفاعلاتهما... فالاتصال عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة هو اتصال تفاعلي (Interactive) متعدد الأطراف يخلق توازنا ذا مغزى بين المرسل والمتلقي لأن هذا الأخير يتحول- خلال الزمن الواقعي للاتصال- من متلق إلى مرسل متفاعل وديناميكي في حين أن الإعلام الجماهيري –في أغلبيته- هو اتصال أحادي الاتجاه، من المرسل إلى المتلقي الذي لا يستطيع أن يغيّر منحى التدفق آنيا لكي يعبر عن أفعاله أو ردود أفعاله بصورة فورية أو متزامنة. ما يعطي الإعلام الجماهيري خصائص مغايرة لتلك التي تتمتع بها تقنيات المعلومات الجديدة، القائمة، بشكل جوهري، على عملية التبادلية والتفاعلية في إطار تعددي على صعيد كوكبي. [128]

فقد عانى المتلقي كثيرا من سطوة القابض على زر الإرسال الإعلامي، ويأمل الجميع أن تحرّر تكنولوجيا معلومات المتلقي من قبضة مرسله، حيث تسعى نظم الاتصال إلى إضفاء الطابع الشخصي على عملية التّلقي، بحيث يكون للمتلقي الخيار في اختيار رسالته الإعلامية، سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو وقت استقباله لها.

إن صناعة الإعلام ستتحول تدريجيا من نمط الدفع بالمعلومات(push) التي يريد المرسل أن يبثها، أو يدفع بها، إلى مستقبِله فارضا عليه توقيتات استقباله إياها، إلى نمط السحب (Pull) الذي يعطي المتلقي حرية انتقائه أو سحب، المعلومات التي يريدها وفي الوقت الذي يريد. [129]

فقد صارت المعلومة- وفقا لما تقدم- حقا أساسيا من حقوق الإنسان التي لا غنى عنها، بل تجاوزت ذلك إلى حقه في الاتصال. لأن الحق في الإعلام من الحقوق الجوهرية التي تعزز كرامة الإنسان، وتحترم خياراته ورغبته في المعرفة، وتهيئ له ظروفا أفضل للحياة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، بعدم تقييد حرية وسائل الإعلام والاتصال حتى تكون قادرة على إشباع الحاجة والرغبة للمعرفة.

---

[127] –Armand. MATTELART, **L'invention de la communication** Série Histoire Contemporaine, LA DECOUVERTE , paris ,1994 , P344.

[128]- فريال مهنا، مرجع سابق، ص27-28.

[129]- المرجع نفسه، ص367.

وفي ضوء ثورة المعلومات وما أحدثته من تغيرات جذرية على طبيعة وسائل الإعلام التقليدية، وما أفرزته من وسائل اتصالية جديدة، كالأنترنت، وما تقوم به من دور مهم في نقل الأفكار والآراء والأنباء، وترويج القيم الثقافية والرسائل الإعلامية، بلا حدود أو قيود، يصبح من الضرورة إعادة قراءة وتحليل مفهوم الحق في الاتصال للكشف عن معالمه الجديدة، وحدوده وتأثير هذه الوسائل الاتصالية الجديدة عليه، وطبيعة الاتصال برمتها، فبينما يرى البعض أن المضامين الاجتماعية والمعرفية والمعلوماتية والثقافية والاقتصادية لثورة المعلومات، سوف تخلق عالما مغايرا عما سلفه، سواء في منظومة العالم العامة، أم في طبيعة اتصالاته، أم آلياته، وأنه سيصبح أكثر عدالة ومساواة. [130]

بدأ منذ بداية التسعينات ومنذ تلك الفترة يظهر وبشكل جريء وبطيء أسلوب جديد في ممارسة مهنة الصحافة في أكثر من مؤسسة صحفية كما يذهب إلى ذلك جان شايفر(Jean SHAVER) المدير التنفيذي لمركز "بيو" "للصحافة المواطنية". ويطلق على هذا الأسلوب "الصحافة العامة"(civique journalism) أو صحافة المواطن (journalism citizen) وترجمتها في كل من فرنسا وكندا هي (journalism citoyen). ويذهب البعض الآخر إلى تسميتها بـ "الصحافة البديلة"، "أي المناهضة للصحافة التقليدية (Alterjournalisme) أو "الصحافة التشاركية" (Journalisme participatif) أو صحافة الجمهور. [131]

وقد قامت فكرة الصحافة المدنية أو صحافة المواطن بعد أن وسّع الإعلام التقليدي الفجوة بين المواطن والحكومة من جهة، وبين المواطن والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى، مما أدى إلى انخفاض مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، و أضعف من حس المواطنة الفعالة. فجاءت هذه الصحافة كحركة إعلامية بديلة لتلك الصحافة المرتبطة بالنخب وبالمصالح الاقتصادية والسياسية وبالقيم المعروفة كالموضوعية والحياد و الحرية. وكبديل لصحافة التسطيح والتهميش والاستهلاك والاغتراب.

وأكد سليمان صالح[*] في الندوة التي عقدتها لجنة الحريات بنقابة الصحفيين في18ديسمبر 2010 بعنوان "دور المواطن الصحفي في تغطية انتخابات 2010" على أن دور المواطن الصحفي يتزايد لنقل الواقع الحقيقي، الذي تحاول السلطات الرسمية إخفاءه، بعد أن صار أحد دعائم الصحافة المحترفة. حيث أن الحضارة التي تريد أن تنهض لا بد لها من المواطن صاحب الدور الاتصالي الذي تتأكد من خلاله مفاهيم الحريات العامة، ومحاربة الاستعمار، ولا يمكن أن يغفل دور المواطن الصحفي في عصر ثورة الاتصال، والدولة التي لا تستطيع الاستفادة من هذه الثورة فسوف تتخلف عن ركب الحضارة والتقدم، ومن مظاهر التخلف في الدول الاستبدادية تقييد حرية الإعلام. وأشار إلى أن تجربة المواطن الصحفي تسهم في إنتاج الأفكار وتجويد المضمون وإنتاج المعرفة، وتؤدي إلى توسيع مساحة المعلومة الذي يؤدي إلى

---

[130]– السيد بخيت محمد، **ثورة المعلومات والأبعاد الجديدة لمفهوم الحق في الاتصال: مع إشارة خاصة للحالة الإفريقية**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2002، ص8.

[131]– جمال الزرن، **"البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن"**، مجلة الباحث الإعلامي ،جامعة بغداد، العدد 17، 2012،ص22، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65911 ، تاريخ الزيارة 02/01/ 2013.

[*] – أستاذ الإعلام الدولي بجامعة القاهرة.

توسيع مساحة الديمقراطية. كما دعا إلى توسيع دائرة المواطنين الصحفيين، وعمل ورش تدريب للكثير منهم؛ لأن المواطن الصحفي سوف يرغم الحكومة على حرية الصحافة والإعلام بوجه عام، وهما من الروافد والمصادر المهمة للصحفيين المحترفين. [132]

وترتكز الصحافة المدنية –إذن– على أساس أن ممارسات الصحافة يجب أن لا تقتصر على نقل الأحداث والمشاكل فحسب، بل على مبدأ الوصول للمواطنين والاستماع إليهم وإعطائهم الفرصة للاستماع والتحدث لبعضهم البعض ولمناقشة همومهم ومشكلاتهم وطرح الحلول والبدائل، فهي تعمل على إشراك المواطنين في التغطية الإعلامية للحياة السياسية والاجتماعية، واعتبارهم مشاركين فاعلين في نقل الأحداث ومناقشتها وتحليلها، أكثر من اعتبارهم مجرد متلقين سلبيين لكل ما تعرضه عليهم الوسائل الإعلامية.

فمع تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام وفعل العولمة يوجد إذن صحفي جديد في طور التشكيل يمكنه أن يساهم وصحافة المواطن في رسم مميزات صحفي المستقبل. وفي هذا الإطار سيكون للقارئ/المواطن قديما دور كبير ومتعاظم في عملية النشر عامة وفي تحديد خصائص صحافة وصحفي الغد خاصة. وذلك من خلال تحوله التدريجي والمؤثر إلى مواطن/صحفي. [133]

شرعت أنظمة النصوص الإليكترونية ، كما الكتب المطبوعة في حقبات زمنية أخرى، في تغيير أدوار عديدة وتحويل سلطات من فئات إلى أخرى، والتسبب –بشكل مباشر أو غير مباشر– في انزياح تدريجي للسلطة والنفوذ والقوة نحو مواقع جديدة في المجتمع، وفي زعزعة أركان التمركز وتعميم اللامركزية بجميع أنواعها وأشكالها.

ويقرن العديد من باحثي ومحققي النص الإلكتروني بشكل دائم، بينه وبين الحرية وازدياد سلطة الفرد، إذ يقولون إن جوهر النص هذا يكمن في كون المتلقين أحرارا تماما في متابعة الترابطات التي يريدون داخل الشبكة. [134]

أوضحت العديد من الدراسات أنه يصعب على أي دولة حجب المعلومات عن مواطنيها في ظل ثورة الاتصال والمعلومات مما انعكس على أداء دورها في المجتمعات المختلفة التي أزيحت عنها الحدود الزمانية والمكانية، ولم يعد لنظريات الصحافة مدلول في هذا الواقع الجديد ولم تعد هناك ضوابط سياسية وقانونية واضحة تحكم الأنظمة الإعلامية سواء كانت سلطوية أم ليبرالية.

لذا فقد تغيرت الوظيفة الاتصالية للدولة في عصر العولمة وأصبحت تتمثل في وضع البنية الأساسية لمجتمع المعلومات ووضع القواعد والنظم القانونية التي تيسر انتقال وتداول وإنتاج المعلومات في المجتمع، بما يوفر التحول إلى مجتمع المعلومات. وتقوم الدولة بتحقيق الأداء بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ،كما تعمل على تحقيق الربط والتكامل بين الدائرة الوطنية والإقليمية والعالمية في كافة المجالات. [135]

وهكذا يتسع نطاق مجموعة الوظائف الاتصالية للدولة في عصر المعلومات أفقيا ورأسيا وتتنوع في ذات الوقت توجهات وأهداف

---

[132]– حمدي عبد العال، **"خبراء الإعلام: المواطن الصحفي هزم قيود الحكومة"**، مركز صحفيون متحدون: **19–12–2010**، http://www.ujcenter.net/index.php?option=com_content&view=article&id=13536 ، تاريخ الزيارة 2012/02/25.

[133]– جمال الزرن، **"البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن"**، مرجع سابق.

[134]– فريال مهنا، مرجع سابق، ص556.

[135]–محمد سعد أبو عامود، **"الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"**، مجلة الديمقراطية، العدد3، مرجع سابق، ص75–76.

هذه الوظائف، وتتنوع كذلك الأساليب والأدوات اللازمة للقيام بهذه الوظائف.

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها وسائل الإعلام في إشاعة المعرفة والمعلومات وتداولها وتطور الرأي العام، إلا أن السيطرة على كتلة هذه الحركة وتدويرها باتجاه خدمة المصالح الخاصة وضعت نظريات الإعلام أمام مفارقة صعبة ومعقدة، وألقت الشكوك حول مدى ما يمكن أن تحققه وسائل الإعلام من منفعة للبشرية ومن إنجازات في دعم حرية التعبير وتعدد في الآراء والحق في الإعلام والحق في الاتصال، خاصة بعد أن أصبحت موظفة لغايات ذاتية لا تمثل العمل الإعلامي وتكبح حراس البوابة عن حماية الحقيقة والدفاع عن المصالح العامة والحفاظ على مكانة السلطة الرابعة.

بعدما كانت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى تؤدي واجبا عظيما هو المراقبة والإعلان عن أي تعدي على الحقوق الموثقة من قبل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). فبفضل المدلول المدني لوسائل الإعلام وشجاعة الصحفيين كانت " السلطة الرابعة" تمثل فضاء يسمح للجمهور من انتقاد ومعارضة القرارات اللاشرعية والجائرة وحتى الإجرامية في حق الأشخاص الأبرياء بأسلوب ديمقراطي. فكانت هي صوت من لا صوت لهم. ولكن منذ تصاعد تيار العولمة الليبيرالية فإن هذه "السلطة الرابعة " فقدت شيئا فشيئا وظيفتها الأساسية في ظل انطلاقة رأسمالية جديدة ليست صناعية ولكنها مالية بالأخص، مما جعلنا نعيش- خلال هذه المرحلة من العولمة - حالة من المجابهة بين السوق والدولة، الفرد والمجتمع ، الخصوصية والعام، الأنانية والتضامن. [136]

لذا ستكون السلطة الحقيقية- من الآن فصاعدا - في يد كتلة من المجموعات الاقتصادية والشركات التي أصبح دورها أعظم من دور الحكومات والدول ، فهم " أسياد العالم الجدد" (les nouveaux maîtres du monde) الذين يصنعون سياسات الثالوث العولمي(La trinité globalisatrice) : الرأسمال الدولي، البنك العالمي ، المنظمة العالمية للتجارة . [137]

تتدافع الشركات المتعددة الجنسيات لاستغلال التقنيات الحديثة في مجال الاتصال من أجل تكثيف توسعها وأرباحها عبر العالم واستغلال مضامين وسائل الاتصال أفضل استغلال. ونورد هنا بعض الأمثلة تأكيدا لهذه النزعة الاحتكارية المترسخة. [138]

إذن فقد أسفر البحث في إطار تيار العولمة عن تصورات مختلفة، حول إمكانية صياغة منظومات إعلامية تنطبق على بيئات اجتماعية متنوعة، وإن أشارت دراسات أخرى لوجود ايديولوجية عالمية للصحافة، لكن هذه الإيديولوجية يتم تفسيرها بشكل مختلف وفي وسائل إعلام مختلفة وفقًا لسياقات محلية متباينة ، فيتم البحث عن نظريات إعلامية جديدة في إطار العولمة، حيث انتقدت هذه الدارسات الطابع الغربي لنظريات الإعلام، ودعت لصياغة نظريات تتناسب مع بقاع أخرى من العالم، واقترح بعضها ما أسماه بالفضاء العام العولمي ، كإطار يصلح لدراسة الظواهر الاتصالية العولمية .

---

(136) – Ignacio. RAMONET ," **le cinquième pouvoir**", le Monde Diplomatique , collection Manière de voir, Dossier "**Combats pour les médias**" ,N° 80 , Avril – mai 2005. في

ليلى فيلالي ، "**العولمة الإعلامية والاتصالية والقيم الديمقراطية في الجزائر :دراسة استشرافية**"، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2013 (غير منشورة)، ص146.

(137)- المرجع نفسه ، ص 146.

(138)- نبيل علي، مرجع سابق، ص554.

قائمة المصادر و المراجع:

1- القرآن الكريم

سورة البقرة، الآية: 256.

سورة يونس، الآية: 99.

سورة الإسراء، الآية: 70.

سورة المنافقون، الآية : 08.

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

2- إمام ابراهيم ، **الإعلام الإسلامي: المرحلة الشفهية**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

3- إمام إبراهيم ، **أصول الإعلام الإسلامي**، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1985.

4- إحدادان زهير ، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991.

5- أبوزيد فاروق ، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مطابع الأخبار، جامعة القاهرة،1991.

6- أبوزيد فاروق ، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مطابع الأخبار ، جامعة القاهرة ، 1991.

7- أشتي فارس ، **الإعلام العالمي**، ط1، ، دار الأمواج للطباعة والنشر، بيروت،1996

8- إبراهيم حمادة بسيوني ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

9- السمالوطي نبيل ، **المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع**، دار الشروق، القاهرة ،1980.

10- أحمد الحضيري محسن ، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2001.

11- بدر أحمد و غريب عبده ، **الاتصال بالجماهير، بين الإعلام والتطويع والتنمية**، دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1998.

12- بخيت محمد السيد، **ثورة المعلومات والأبعاد الجديدة لمفهوم الحق في الاتصال: مع إشارة خاصة للحالة الإفريقية**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2002.

13- جون ميرل و لونشتاين رالف ، **الإعلام وسيلة و رسالة**، تعريب ساعد خضر العربي الحارثي، دار المريخ، السعودية ،1989.

14- حجاب منير ، **نظريات الإعلام الإسلامي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، 1984.

15- حسن حمدي ، **مقدمة في دراسة وسائل و أساليب الاتصال** ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1987.

16- حرب علي ، **حديث النهايات : فتوحات العولمة أو مأزق الهوية**، المركز الثقافي العربي، المغرب ،2000.

17- دليو فضيل ، **وسائل الاتصال و تكنولوجياته** ، منشورات جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر ، د.ت.

18- ريقرز وليام. ل.. وآخرون، **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، ترجمة إبراهيم إمام ،دار الفكر العربي ، القاهرة، 1975

19- سيد محمد محمد ، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام** ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

20- سليمان الطعيمات هاني ، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2003.

21- سموللا. أ. رودني ، **حرية التعبير في مجتمع مفتوح**، ترجمة عبد الرؤوف كمال ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1995 ، **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ،2003.

22- عبد الحليم محي الدين ، **الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية**، ط2 ،دار الرفاعي للنشر والتوزيع، الرياض، 1984

23- عبد الحميد محمد ، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1997.

24- عبد الحميد محمد ، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير** ، ط2، القاهرة، 2000.

25- عبد الحميد محمد ، **نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير**، ط 3، عالم الكتب، القاهرة، 2004.

26- عماد مكاوي حسن ، **أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

27- عبد الله الخرعان محمد ، **ملكية وسائل الإعلام و علاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام**، دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض، 1996.

28- عزي عبد الرحمان ، **الإعلام الإسلامي: تعثر الرسالة في عصر الوسيلة"** ،دراسات إعلامية ، مركز الطباعة لجامعة الجزائر،1992-1993.

29- عزي عبد الرحمان : **"الحق في الإعلام والاتصال و إيبستيمولوجية حرية التفكير التعبير"**، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية** المنظمة، تونس، 1994.

30- لعقاب محمد ، **المسلمون في حضارة الإعلام الجديد**، دار الأمة، الجزائر، 1996.

الرسائل الجامعية:

31- سالم صالح سليمان ، " **مفهوم حرية الصحافة : دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية و المملكة المتحدة في فترة من 1945-1985** " أطروحة دكتوراه ،جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، قسم الصحافة، 1991 (غير منشورة).

32- فيلالي ليلى، "**العولمة الإعلامية والاتصالية والقيم الديمقراطية في الجزائر :دراسة استشرافية**"، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2013 (غير منشورة).

المطبوعات البيداغوجية

33- سعيد بومعيزة، "**مدخل إلى علوم الاتصال**"، معهد علوم الإعلام والاتصال، مطبوعة غير منشورة، جامعة الجزائر1991-1992.

المجلات:

34- سعد أبو عامود محمد ، "**الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة**"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد3، صيف 2001.

المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

35- البخاري محمد ، "**الإعلام والتجربة الإعلامية العربية**"،7 يناير 2011 http://diae.net/2251 ، تاريخ الزيارة 2013/10/15.

36- البخاري محمد ، **نظريات الصحافة الدولية،17 يوليو، 2012** ،http://diae.net/8834 ، تاريخ الزيارة 2013/11/22.

37- البخاري محمد، "**العلاقات العامة الدولية الدبلوماسية الشعبية ونظريات الاتصال والإعلام الجماهيرية**"، http://muhammad-2009.blogspot.com/2009/12/blog-post_03.html، تاريخ الزيارة: 2013/12/22.

38- جمال الزرن، "**البيئة الجديدة للاتصال أو الإيكوميديا عن طريق صحافة المواطن**"، مجلة الباحث الإعلامي ،جامعة بغداد، العدد 17، 2012،ص22، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65911 ، تاريخ الزيارة 2013 /01/02.

39- بن شويل القرني علي ، "**معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة** "، faculty.ksu.edu.sa/**alkarni**، تاريخ الزيارة 2013/12/13.

40- "**نظريات الصحافة و العالم الثالث**"، http://www.pressliberty.4t.com/HTML_FILES/1-2-2.htm، تاريخ الزيارة2013/12/12.

41- عبد العال حمدي ، "**خبراء الإعلام: المواطن الصحفي هزم قيود الحكومة**"، مركز صحفيون متحدون: **19-12-2010**،
http://www.ujcenter.net/index.php?option=com_content&view=article&id=135 36 ، تاريخ الزيارة 2012/02/25.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

42- BALLE .Francis, **Medias et société**, 3éme édition, MONTCHRESTIEN, Paris, 1984.

43- MATTElART .Armand, **La Communication – Monde** : **Histoire des idées et des stratégies**, série Histoire contemporaine, LA DECOUVERTE, Paris, 1992.

44- MATTElART .Armand, **L'invention de la communication** Série Histoire Contemporaine, LA DECOUVERTE , paris ,1994 .

المجلات:

45- ROTTER .Gernot , " **La liberté d'expression et civilisation** : **un dialogue des cultures** ", Revue Deutschland, N°1, Février -Mars 2000.

المراجع باللغة الأنجليزية:

الكتب:

46- Baran. Stanley, and Dennis .Davis, **Mass Communication Theory**: **Foundations**, **Ferment and Future** ,(3rd edition), Thomson-Wadsworth, Canada 2003.

47- McQuail. Denis, **Mass Communication Theory** (4th edition), London, Sage Publications, 2000.

48- MC QUAIL .Denis, **Mass communication theory**: **An introduction**, SAGE publication, LONDON _NEWDELHI ,1987.

49- STREET. John, **Mass media politics and democracy**, PALGRAVE, New York, 2001.

50- Thompson. J, **The Media and Modernity**, Polity Press , London, 1995.